الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد بوضياف _ المسيلة.

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

قسم: التاريخ.

رقم:..........................

أحداث 05 أكتوبر 1988م في الجزائر
– قراءة في الأسباب والنتائج-

إعداد الطالبين:

- بشير بن اعراب.
- فاروق قارة.

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
محمود بوكسيبة	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	رئيساً
محمد السعيد قاصري	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	مشرفاً ومقرراً
نور الدين مقدر	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 1437هـ-1438هـ/2016م-2017م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي، وضحا من أجلي بالكثير، طلبا للرضا وخفضا لجناح الذل من الرحمة.

إلى إخوتي وأخواتي الذين لمست فيهم التشجيع والتقدير.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أحسنوا تعليمي.

إلى كل الأصدقاء الذين شغلتني عنهم الرسالة أحيانا، وحجبتني عنهم احيانا اخرى.

إلى كل الأهل والأقارب الذين لمست فيهم كل الدعم والمحبة.

إلى أرواح ضحايا أحداث الخامس أكتوير 1988م.

إلى أولئك الذين يسعون ويتعبون من أجل العلم ومعرفة الحقيقة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع، ونتمنى من الله أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

الشكر والتقدير

نشكر الله عزوجل الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

وعملا بحديث نبينا محمد –صل الله عليه وسلم–: <<من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له >>.

نشكر والدينا الكريمين اللذان وقفا بجانبنا طوال مسارنا الدراسي.

ونشكر أستاذنا الفاضل الدكتور "محمد السعيد قاصري" المشرف على هذه الرسالة، الذي وقف بجانبنا دون كلل أو تعب وأفادنا بنصائحه وبتوجيهاته القيمة طوال انجاز هذه الدراسة.

كما نشكر أيضا الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة ولو بالشيء القليل، ونخص بالذكر كل من الدكتور "أحمد رواجعية" والأستاذ "فريد عيشوش"، والأستاذ "نور الدينمسعودي".

ونتقدم بشكرنا الجزيل إلى كافة الأصدقاء والطلبة والمقربين بدون استثناء والذين ساعدونا سواءً في جمع المادة العلمية أو الذين وقفوا بجانبنا طوال هذه المرحلة.

بن أعراب بشير

قارة فاروق

قائمة المختصرات

رمز الاختصار	الجملة
1- باللغة العربية:	
أفافاس	جبهة القوى الاشتراكية
إلخ	إلى أخره
باكس	حزب الطليعة الاشتراكية
ج	جزء
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
ح.ع.2	حرب عالمية ثانية
د.ت	دون تاريخ
د.د.ن	دون دار نشر
د.ط	دون طبعة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
فيس	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
و.م.أ	الولايات المتحدة المريكية
2- باللغة الفرنسية:	
Op.cit	Operacitato
P	page

مقدمة

عرفت الجزائر منذ استرجاع سيادتها الوطنية عام 1962م محاولات شتى للبناء والتشييد والتعمير، غير أن تلك المحاولات كانت قد جابهتها عدة عراقيل خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية، فبعضها موروث منذ الفترة الاستعمارية والبعض الأخر افرزته مرحلة الاستقلال، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة صراعا شديدا وقويا على السلطة في ظل الاحادية الحزبية، تعود حيثياته إلى ذلك الصراع القائم آنذاك بين جيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية، مما نتج عنه نموذجتنموي للجزائر والمتمثل اساسا في النهج الاشتراكي، إلا أن هذا النموذج لم يحقق التنمية المطلوبة خاصة في شقيها الاقتصادي والإِجتماعي، لكن ما غطى هذا النموذجفي فترة السبعينيات وخلال الفترة الأولى لرئاسة الشاذلي هو ارتفاع اسعار البترول.

وجدير بالذكر أن هذه الفترة –بداية الثمانينيات– اتسمت برجوع الصراع وتأججه داخل السلطة وذلك عقب وفاة الرئيس "هواري بومدين"، ضف لذلك أنه مع حلول منتصف ثمانينيات القرن الماضي بدأت اسعار النفط بالتراجع مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري، فأثرت على شتى نواحي الحياة ومجالاتها، ومنه أدت إلى اتساع الهوة بين الشعب والسلطة السياسية التي لم تكن تعي خطورة تلك المشاكل الاقتصادية والإِجتماعية خاصة، ولم تحاول ايجاد مبررات وحلول لها.

وفي خضم تلك الأوضاع أصبح الانفجار الشعبي وشيكا، وهو ما تجسد فعلا في أحداث الخامس أكتوبر 1988م أو مايعرف بـ "خريف الغضب".

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب أو دوافع اختيارنا لهذا الموضوع، إلى أساب ذاتية وأخرى موضوعية، ففي ما يتعلق بالأسباب الذاتية فالموضوع طرح من قبل الأستاذ المشرف وقمنا نحن باختياره عن قناعة، بالإضافة إلى أن تاريخ الجزائر المعاصر في شقه التاريخي–السياسي يستهوينا، أما اذا عرجنا إلى الأسباب الموضوعية فتتمثل في محاولتنا لإثراء المكتبة الجامعية عامة والتاريخية خاصة بدراسة أكاديمية جديدة، ضف على ذلك محاولتنا لنفض

الغبار عن الأحداث التي قمنا بدراستها، والتي لم تحظى – حسب حدود علمنا– بدراسة أكاديمية سابقة.

اشكالية البحث:

إن القصد الأول من دراستنا لهذا الموضوع هو استفسار مدلولاته والبحث عن نتائجه وانعكاساته، فالإشكالية التي يتمحور حولها موضوعنا تدور حول معرفة كنه الأسباب وحقيقتها من جهة ومن جهة أخرى معرفة افرازات الأحداث على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاِجتماعي والثقافي، وبناءً على ذلك وانطلاقا من هذه النقطة يمكننا أن نتساءل:**ما طبيعة أحداث 05 أكتوبر1988م وما هي أسبابها ونتائجها العامة؟.**

وتندرج تحت إشكاليتنا الرئيسية هذه أربع تساؤلات يمكن طرحها كما يلي:

فيما تتمثل الأوضاع العامة التي سبقت الأحداث؟ وما هي الأسباب التي كانت كفيلة باندلاعها؟ وكيف كانت مجريات الأحداث وما هي حقيقتها؟ وفيما تتمثل أهم نتائجها وانعكاساتها؟.

المنهج العلمي المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع التاريخية، السياسية، الاقتصادية والاِجتماعية، وتعدد الزوايا التي تساعدنا على ايجاد جواب للإشكالية المطروحة حاولنا اتباع:

1- المنهج التاريخي–الوصفي: اعتمدنا عليه في عرضنا وتتبعنا للأحداث التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينيات وسردها كرونولوجيا.

2- المنهج التحليلي: وقد اتبعناه عند قيامنا بعرض وتحليل ما أمكننا جمعه من المادة العلمية حسب كل فصل من فصول الدراسة، خاصة في الفصل الثاني أين تطرقنا فيه إلى تقديم تفسيرات مختلفة لحقيقة الأحداث.

3- المنهج المقارن: وظفناه عندما قمنا بعرض أهم المواد التي تناولها دستور 1976م، والمواد التي أقرها دستور 1989م.

4- المنهج الإحصائي: الذي تمثل في رصد وإحصاء النتائج العامة للأحداث وانعكاساتها.

الخطة المتبعة:

بالنسبة لخطة دراستنا كانت مكونة من مقدمة وتمهيد وثلاث فصول وخاتمة، ففي التمهيد تطرقنا في نظرة عامة إلى الأوضاع العامة التي عرفتها الجزائر قبيل الأحداث داخليا وخارجيا، أما في الفصل الأول والمعنون بـ " أسبابها" فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث أساسية تمحورت حول الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاِجتماعية والثقافية، وفي الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان "مجريات أحداثأكتوبر 1988م" فهو الأخر قسم إلى ثلاث مباحث أساسية فكانت فحواها سرد لمجريات المرحلة الأولى من " 04-06 أكتوبر 1988م"، والمرحلة الثانية الممتدة من "07-11 أكتوبر 1988م"، بالإضافة إلى تفسيرات للأحداث، بينما في الفصل الثالث والمعنون بـ "نتائج الأحداث وانعكاساتها" قسمناه إلى أربع مباحث درسنا فيها الخسائر البشرية والمادية، ثم النتائج السياسية، فالنتائج الاقتصادية و أخيرا انعكاسات الأحداث سياسيا واقتصاديا واِجتماعيا وثقافيا.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

ولدراسة هذا الموضوع وإثرائه اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع المتنوعة، ومن بين أهم هذه المصادر نذكر كتاب لعبد الحميد الإبراهيمي الذي يندرج تحت عنوان "في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م"، والذي أفادنا في تتبع مجريات الأحداث على الصعيد السلطوي، بالإضافة إلى كتاب أحميدة عياشي تحت عنوان "الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور، الرموز، المسار"، والذي أفادنا بدوره في تتبع الأحداث على المستوى الشعبي، وكتاب السعيد بوالشعير المعنون بـ " النظام السياسي الجزائري" الذي افادنا بشكل كبير في معرفة النتائج السياسية للأحداث، أما فيما يخص المراجع التي اعتمدنا عليها نذكر كتاب لعبد النور ناجي حمل عنوان " النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية السياسية" الذي أفادنا في قراءة الأسباب السياسية للأحداث، بالإضافة لكتاب أخر لصاحبه مبروك عبشة الموسوم بـ " الحركات الإسلامية في الجزائر" والذي افادنا في معرفة بعض الأسباب الاِجتماعية والثقافية التي كانت وراء الأحداث، مع اعتمادنا أيضا على مرجع مهم لصاحبه رابح لونيسي حمل عنوان " الرئيس الشاذلي بن جديد" الذي أفادنا كذلك في معرفة الأوضاع الداخلية للجزائر قبيل الأحداث.

كما استعنا بمجموعة من الدراسات السابقة التي مست ولو بشكل جزئي موضوعنا والتي من بينها: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لأحمد طعيبة بعنوان " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994م"، ومذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لصاحبتها إلهام نايت سعيدي والمعنونة بـ " العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988- 1995م"، ومذكرة ماجستير اخرى في التسيير الدولي للمؤسسات لصاحبتها نعيمة زيرمي والموسومة بـ " التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق".

اضافة إلى اعتمادنا على مجلات، مجموعة من المقالات، وكذا الوثائقيات السمعية البصرية، وبعض المواقع الإلكترونية.

الصعوبات:

لا يفوتنا أن نشيرإلى انه ليس من السهل انجاز دراسة في مثل هذه المواضيع الحساسة من تاريخ الجزائر المعاصر، فعليه يمكن لنا اجمال الصعوبات التي واجهتنا في البحث عن هذا الموضوع في نقص المادة العلمية -المتخصصة خاصة- التي تطرقت للأحداث، اضافة إلى أن جل المصادر التي عالجت الموضوع باللغة العربية قليلة مقارنة بالمصادر والمراجع المعالجة للموضوع باللغة الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة اخرى عدم تمكننا في اللغة الأجنبية خاصة الفرنسية، وصعوبة الوصول إلى بعض المصادر والكتابات الأجنبية.

تمهيد:

الأوضاع العامة بالجزائر قبيل أحداث 05 أكتوبر 1988م.

أولاً– داخليا:

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" في 27 ديسمبر 1978م، ومع مجيء"الشاذلي بن جديد" إلى الحكم لكونه أقدم ضابط في أعلى رتبة في الجيش،[1] والذي عرفت أيامه الأولى خلال الرئاسة ما عرف "بالربيع البربري"، ففي 19 مارس 1980م منعت الحكومة محاضرة للكاتب "مولود معمري" حول استخدام اللغة البربرية بجامعة تيزي وزو،[2] والغريب في الأمر أن نفس هذه المحاضرة قد سبق وأن ألقاها نفس الشخص في جامعة قسنطينة، وهذا ما اعتبره البربر أمراً استفزازياً، ومنه عرفت منطقة القبائل موجة من الاحتجاجاتوخاصة الطلابية منها، التي قوبلت بالقمع من قبل السلطة في ماي 1982م.[3]

وهنا أدرك الرئيس من أن بقايا النظام البومديني ذو التوجه الإشتراكي لا يزالون يتحكمون في السلطة ودواليب الحزب،ولمواجهتهم أمر بفتح المجال أمام الحركة الإسلامية التي عرفت صحوتها وذلكلتغيير موازين القوى في البلاد فقام بالعفو عن "جماعة الموحدين" بقيادة الشيخ "محفوظ نحناح"[4]، وهنا ظهرت ما تسمى بجماعة البناء الحضاري "الجزأرة" بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين المحلية "جماعة الشرق"، وبرز أيضا اليساريين والمتمثلين في "حزب العمال" و"حزب الأفافاس" الذي ينتمي إليه "سعيد سعدي" في أواخر 1982م،[5]وكانت لكل هذه التيارات نشاطات وتنظيمات داخل الجامعات مما أنتج صراعات وحوادث عنف متكررة في عدة أحياء جامعية تسبب أحداها بمقتل شاب من منطقة القبائل اسمه "كمال أمزال" وجرح عدد أخر، مما تسبب في اعتقالالعديد من

---

[1]بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال(1962–1988م)، تر: صباح ممدوح كعدان، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م، ص90.

[2]بنجامين ستورا، المصدر نفسه، ص91.

[3]رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2013م، ص47.

[4]محفوظ نحناح: سياسي ورجل دين جزائري، ولد في البليدة لأسرة حرفية في 27–01–1942م، متحصل على شهادة البكالوريا والليسانس في الأدب العربي، وهومن أبرز وجوه الدعوة الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي كرئيس لحركة المجتمع الإسلامي التابعة للإخوان المسلمين، توفي في 19–06 – 2003م (ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج7، د ط، دار رواد النهضة، بيروت،1994م،ص287).

[5]قناة الشروق الإخبارية، وثائقيانتفاضةأكتوبر 1988م، http://www.youtube.com/watch?v=C1T6K6D-5VK، تاريخ المشاهدة:2017/01/15م.

الطلبة من التيار الإسلامي،[1] فتحرك الشيوخ والدعاة بقيادة كل من الدكتور "عباسي مدني"[2] العائد حديثا من لندن،والشيخان "عبد اللطيف سلطاني"[3] و"أحمد سحنون"[4] داعين إلى تجمع للطلبة بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة احتجاجا على القمع والتعسف المنتهج من طرف السلطة اِتجاه الطلبة فكانت الاستجابة كبيرة وانتهى التجمع بتسليم عريضة إلى السلطات[5]، وما هي إلا سويعات قليلة حتى قامت قوات الأمن باعتقال عددا من الإسلاميين بما فيهم الدعاة.[6]

وتجددت المواجهات بين الإسلاميين والسلطة لتأخذ طابعاً جدياً، حيث وفي نوفمبر 1982م بدأت المواجهات المسلحة مع جماعة "مصطفى بويعلي"[7] المعروفة باسم"الحركة الإسلامية المسلحة"[8] التي دامت لمدة عشرين شهرا، واشتدت المواجهات ما بين 20

[1]لخضر بن طاطة، المسيرة معالمها ومشاهدها في السيرة، دط، المرصد الحضاري لصيانة الثروة الفكرية، الجزائر، 2015م، ص46.

[2]عباسي مدني: زعيم سياسي ورجل دين جزائري، ولد عام 1931م بسيدي عقبة من أسرة متواضعة، كان في طليعة ثوار الأول نوفمبر 1954م، متحصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي بجامعة لندن أواخر 1978م، دخل السجن عقب أحداث الجامعة من 1982م إلى 1985م، وبرز في حقبة الشاذلي بن جديد كأحد زعماء الصحوة الإسلامية، وهومن مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989م(ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق،ص278).

[3] عبد اللطيف سلطاني: من مواليد 1904م بالقنطرة ولاية باتنة، درس القرآن الكريم مبكرا، ثم التحق بجامع الزيتونة في 1922م كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم إماما بالمسجد الكبير عام 1972م،وضع تحت الإقامة الجبرية في بيته عقب أحداث الجامعة 1982م، توفي في 14افريل 1983م (ينظر: أحميدة عياشي، الحركة الإسلامية في الجزائر "الجذور، الرموز، المسار"، ط2، عيون المقالات، الجزائر،1993م،ص23- ص26).

[4]أحمد سحنون: رجل دين جزائري، ولد عام 1907م ببسكرة، يعد الأب الروحي للحركة الإسلامية الجزائرية، وبرز سحنون في أحداث الجامعة 1982م التي اعتقل على أثرها، وأيضا أحدث أكتوبر1988م، تعرض الشيخ لمحاولة اغتيال في جويلية 1996م، توفي في 08-12-2003م(ينظر: مبروك عبشة، الحركات الإسلامية في الجزائر(1931-1991م)، ط1، الدار المتوسطية، تونس،2012م، ص106).

[5]لخضر بن طاطة، المصدر السابق، ص 46.

[6] المصدر نفسه، ص 50.

[7] مصطفى بويعلي: من مواليد 27-01-1940م بدرارية، متزوج وأب لسبعة أبناء، كان مجاهدا إبان الثورة التحريرية، مؤسس الحركة الإسلامية المسلحة، اغتيل من طرف السلطة يوم 05-01-1987م (ينظر: مبروك عبشة، المصدر السابق، ص75-78).

[8] جوزيف سماحة،"مواجهة بين برنامجي النقاط العشر في الجزائر"، مجلة التضامن، عدد06،أوت 1992م، ص 56.

أفريل1985م وجانفي 1987م[1] مخلفة بذلك سقوط عشرات القتلى، كما عرفت موجة من الاعتقالات والإقامات الجبرية وبصفة عامة قمعاً للتيار الإسلامي وبمجيء5 جانفي 1987م تمكن الجيش من اِغتيال بويعلي وتفكيك جماعته.[2]

وعلى صعيد السلطة فقد شهدت سنوات الثمانينيات صراعاً داخل حزب جبهة التحرير الوطني بين جماعة "الشاذلي بن جديد" أصحاب الاِتجاه الإصلاحي الذين أرادوا إدخال الجزائر في ليبرالية اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظين ذو التوجه الاشتراكي والرجال الأقوياء في عهد بومدين أمثال"محمد الصالح يحياوي"[3]و"محمد شريف مساعدية" فيما بعد، وذلك خوفا من ضياعامتيازاتهم التي اِكتسبوها من احتكار السلطة والثروة،[4] فبداية الصراع كانت بين يحياوي و بن جديد منذ1980م بسبب ترقيةالشاذلي لضباط بدون اِستشارة رئيس ومسؤول الأمانة العامة والمكتب التنفيذي للحزب، وامتد هذا الصراع بعد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب واِكتساب الشاذلي لامتيازات وصلاحيات تخول له تعيين أعضاء المكتب السياسي للحزب ومسؤول الأمانة الدائمة مما سهل بالإطاحة بالرجل الثاني في الحزب عام1981م، ليتم تعيين "محمد شريف مساعدية" بعد ذلك ويبدأ صراع جديد بينه وبين الشاذلي خاصة حول مشروع الإصلاحات عام 1986م،[5] ولينتقل بعده هذا الصراع إلى ميدان الإعلام الذي إنقسم إلى طرفين، الأول ناطق باسم الإصلاحيين والمتمثل في أسبوعية "جزائر الأحداث" و"يومية المجاهد"، و"الشعب"، "المساء" بينما الطرف الثاني فهو ناطق باسم المحافظين والمتمثل في " مجلة الثورة الإفريقية" و"المجاهد الأسبوعي" واستمر الوضع إلى غاية أحداثأكتوبر 1988م.[6]

---

[1] عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط1، دار الأمين، القاهرة، 1999م، ص61.

[2]جوزيف سماحة، المصدر نفسه، ص 56.

[3]محمد الصالح يحياوي: ولد بعين الخضراء بالمسيلة، كان مجاهد ومناضل في جبهة التحرير الوطني إبان الثورة، عضوا في مجلس الثورة بعد الإستقلال وقائد الكلية العسكرية، كان من المدافعين عن التعريب، ثم مسؤولا للأمانة العامة والمكتبالتنفيذي للحزب(1977-1981م)(ينظر: محي الدين عميمور، الجزائر الحلم الكابوس،ط2، دار هومة، 2003م، ص83).

[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر،2000م، ص 198.

[5]المرجع نفسه، ص200.

[6]نفسه، ص52.

ثانياً-خارجياً:

لقد شهد العالم في نهاية سبعينيات القرن الماضي عدة تغييرات، ولعل من أهمها:-**الثورة الإسلامية الإيرانية:**

فقد قامت ضد السياسة التعسفية للشاه "محمد رضا بهلوي"[1] وكذا على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية الصعبة التي عرفتها إيران، تزعمها زعيم الاتحاد الإسلامي "آية الله الخميني"،[2] وانتهت هذه الثورة بانتصار الخميني وأتباعه وإعلان إيران دولة إسلامية منذ 1979م،[3]وكان لهذه الثورة صدى واسع في معظم دول العالم الإسلامي ليس على الحركات الشيعية فقط بل تعداها إلى الحركات السنية بمختلف مرجعياتها، حيث أصبحت مثلا يقتدى به بغية إقامة دولة إسلامية.[4]

-الغزو السوفيتي لأفغانستان:

في ديسمبر 1979م، تدخل السوفييت من أجل حماية الحزب الشيوعي في أفغانستان، وكرد لهذا الغزو كان الرد بإقامة تحالفات إسلامية دولية من أبرزها التحالف السعودي-الباكستاني أو المسمى بـ"التحالف الإسلامي للمقاومة"، دام الغزو قرابة العقد من الزمن وانتهت بانسحاب الجيوش السوفيتية عام 1989م.[5]

-الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988م:

بدأت هذه الحرب بمناوشات حدودية بين البلدين وتأزمت في 04 سبتمبر 1980م،

---

[1]محمد رضا بهلوي: (1919م-1980م) ابن رضا شاه إيران، خلف والده على سدة الحكم عام1941م إلى غاية 1979م حين أطاحت به الثورة الإسلامية الشعبية فهرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية فطرد منها وبعدها إلى بنما ثم مصر التي توفي بها.(ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، د ط، دار رواد النهضة، بيروت،1994م،ص ص216-217).

[2]آية الله الخميني: (1902م-1989م) ولد في خمين بمقاطعة أصفهان، ويعتبر القائد الأول للثورة الإسلامية الإيرانية التي شنت ضد الشاه وسياسيته، خاض الخميني كفاحاً وجهاداً مريرين من اجل أقامة دولة إسلامية في إيران.(ينظر: مسعود الخوند، المرجع نفسه، ص219)

[3]أحمد عبد الحكيم وآخرون، حرب اللاعنف الخيار الثالث، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007م، ص220.

[4]حيدر عمر، الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962م-1988م: مقاربة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2001م-2002م، ص140.

[5] المرجع نفسه، ص147.

حيث اِستخدمت فيها كافة الأسلحة[1] خاصة القصف المدفعي العنيف من قبل إيران وقابلتها القوات الجوية العراقية بضربات مفاجئة وخاطفة في القواعد الجوية الإيرانية الحدودية،[2] واِخترقت الجيوش العراقية تلك المناطق لكنها لم تلبث بها طويلا فأخذت بالتراجع لدفاع عن حدودها، وانتهت هذه الحرب بإصدار القرار الأممي رقم 598 الذي نص على وقف إطلاق النار ووافق عليه كلا الطرفينالإيراني والعراقي في 20 أوت 1988م، واِنجر عن الحرب 400 ألف قتيل إيراني و300 ألف قتيل عراقي، فضلاً عن المليارات من الدولارات كخسائر مادية.[3]

-الأزمة النفطية 1986م:

بعد خفض دول الأوبك لسقف الإنتاج في عام 1982م سعياً منها لإبقاءالأسعار مرتفعة لكن بريطانيا والنرويج قامتا بتخفيض نفطهما عام 1983م بمقدار 5.5 دولار للبرميل وصاحب هذا عدم التزام بعض دول الأوبك بهذا الخفض، ومع بداية عام 1983م أصبح سعر البترول 30.1 دولار للبرميل ثم تراجع إلى 27.5 دولار سنة 1985م، ومع بداية عام 1986م وصل إلى 13دولار للبرميل مخلفا بذلك أزمة في الدول النفطية خاصة ومؤثرا بذلك على مجالات التنمية بها.[4]

-تصدع واِنهيار المعسكر الشرقي:

مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين جاءت المبادرة الإصلاحية للرئيس "ميخائيل غورباتشوف" عندما أعلن عن إصلاحاته التي عرفت بـ"البرسترويكا" و"الغلاسنوست" والتي تهدف إلى إعادة تنشيط المجتمع السوفيتي المصاب بالركود، وهي ثاني الإصلاحات في

---

[1]عبد الوهاب قصاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014م، ص9.

[2]عبد الوهاب قصاب، المرجع السابق، ص78.

[3]مسعود الخوند، المرجع السابق، ص150.

[4]محمد جلال يخلف ووليد محامدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2015م-2016م، ص 48.

العالم الاشتراكي بعد الإصلاحات الصينية عقب وفاة الزعيم" ماوتسي تونغ".[1]

والجدير بالذكر أن تلك الإصلاحات- البيرسترويكا والغلاسنوست[2]- قد صاحبتها موجة من الاضطرابات الاِجتماعية فأعقبتها بوادر تفكك نظام الاتحاد السوفيتي بإعلان جمهوريات البلطيق استقلالها عن موسكو، ومن جهة أخرى أعلن الحزب الشيوعي السوفيتي لقبوله لمبدأ التعددية الحزبية مما أدى إلى انحصار دور هذا الأخير معجلا بذلك في انهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي.[3]

[1]أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988م-1994م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997م-1998م،ص 228.

[2]البريرسترويكا والغلاسنوست: كلمتين هما الأكثر ترددا في القاموس السياسي اليومي في الاتحاد السوفيتي، فالأولى تعني إعادة البناء أما الثانية فتعني الشفافية، ففي الكلمتين في حد ذاتهما تحملان معاني النقد للمرحلة السابقة من تاريخ الاتحاد السوفيتي، وهما دعوة للتغيير(ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ج1، ص 56).

[3]أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص29.

الفصل الأول:

أسبابها.

- المبحث الأول: الأسباب السياسية.
- المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول: الأسباب السياسية.

أولاً- داخلياً:

1- احتكار السلطة:

عرفت الجزائر احتكارا للسلطة من نوع خاص على اِختلاف الأنظمة السياسية المتعددة، فقد تم احتكارها من قبل النخبة العسكرية والتي اِستمدت شرعيتها من الثورة التحريرية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني كواجهة إيديولوجية وسياسية لا غير، وهذا ما يعرف بنظام الحزب الواحد، مما يؤدي إلى طريق مسدود بسبب هذا الإحتكار الذي مارسته تلك الأقلية المتعسفة، ممّا يساعد على خلق وضع متفجر عاجلاً أم آجلاً،[1] إضافة إلى تعطيل الجهاز الإداري ومنعه من القيام بمهامه، فلذلك أدى هذا الإحتكار إلى خنق الحريات العامة والفردية ومصادرتها، وبالتالي ظهور فجوة بين القاعدة الشعبية والنظام السياسي.[2]

2- صراع مراكز القوة داخل الحزب الواحد:

تمثل ذلك الصراع بطبيعة الحال بين تيارين، فالأول "محافظ اشتراكي" المتمسك بالنهج وسياسة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، والتيار الإصلاحي الإنفتاحي الذي كان مدعما من قبل تيار البيروقراطيين في قمة النظام، واِتسم الصراع بين هذين التيارين بالحدة، بداية من عقد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني عام 1979م، لتتطور الأحداث وتتصاعد لتمس الجانب الإعلامي (جرائد، أسبوعيات) والخطابات،[3] وكذا إثارة الأزمات خاصة من قبل الإصلاحيين مثل الأزمة البربرية أفريل 1980م، أحداث الجامعة المركزية 1982م، وأحداث قسنطينة وسطيف 1985م، ثم أحداث مصطفى بويعلي عام 1987م، ونفسر ذلك كون هذه الأزمات تسبق مؤتمرات الحزب الواحد، بداية من

---

[1] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط 1، دار الفجر، القاهرة، 2008م، ص 182.

[2] عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، د ط، مديرية النشر بجامعة قالمة، 2006م، ص 98.

[3] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 79.

1980م، ثـم 1984م وعقـد المـؤتمر الخـامس، وعـام 1986م لعقـد المـؤتمر الإستثنائي،[1] فكان الإصلاحيين يستغلون هذه الأحداث لتمرير إصلاحاتهم وكذا لتقزيم صورة المحافظين في نظر الشعب وكذا الحزب.[2]

3- تطور المعارضة السياسية:

مع مطلع الثمانينيات وكنتيجة للصراع الذي كان دخل الحزب، قام "الشاذلي" زعيم الإصلاحيين بفتح المجال للتيارات السياسية الأخرى (الشيوعيون، الأفافاس، الحركة البربرية، الجماعات الإسلامية، البعث والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب الطليعة الإشتراكية "الباكس")،[3] وذلك لمواجهة المحافظين،[4] ولتمرير إصلاحاتهم الليبرالية، ولكن الشاذلي بن جديد أساء التعامل مع تلك المعارضة، التي كان لها دور المشوش على النظام، وذلك بمطالبها وضغوطاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سواء داخل أجهزة الحكم أو من وراء الدّعم الأجنبي،[5] ويشير "محمد تامالت" إلى أن البعض اِتهم حزب "الباكس PAGS" بأن له الدور البارز في هذه الأحداث،[6] وعملت المعارضة السياسية على كسب شرائح المجتمع المتذمرة من الوضع السائد آنذاك، وهو الأمر الذي نجحت فيه خاصة المعارضة الإسلامية.[7]

4- الممارسات التعسفية للنظام:

إن النظام السياسي في عهد الشاذلي اتسم بالتعسف في استعمال السلطة، مما جعل الجهاز البيروقراطي يخفق في تنفيذ مخططاته وبرامجه، فاتسعت الهوة بين الشعب والنظام،[8] ضف لذلك أن الرئيس هو الذي يعين من يريد دون اعتماد منطق المعايير

[1] رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، ص 48.
[2] المرجع نفسه، ص 50.
[3] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 80.
[4] قناة الشروق الإخبارية، المرجع السابق.
[5] أحمد طعيبة، المرجع نفسه، ص80.
[6] محمد تامالت، الجزائر فوق البركان حقائق وأوهام (1988-1999م)، د ط، د.د.ن، 1999م، ص 19.
[7] أحمد طعيبة، المرجع نفسه، ص 80.
[8] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 18.

والمقـاييس وكـذلك الأمـر فـي حالـة عـزل المسـؤولين دون ذكـر الأسـباب، وهـذا مـا أفقـد الإطارات ثقفهم في البلاد ومستقبلها مما أدى إلى هجرتهم.[1]

5- خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد:

إن خطـاب 19 سبتمبر 1988م والـذي ألقاه رئيس الجمهوريـة أمـام مكتـب التنسيق الولائي القاضـي بمناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحـاد بين الجزائر وليبيا، يعتبـر من الأسباب الهامة في أحداث أكتوبر 1988م،[2] وبخصوص عما قالـه: "ما كـان حتـى شـيء (في البلاد)، لا جيش، ولا حكومة، ولا حزب، وعلى الشعب أن يدافع عن نفسـه"، فـاعتبر هـذا الخطـاب خطابـا تحريضـيا، ومـا فهمـه الشـعب منـه هـو القيـام ضـد وجـوه الفسـاد والمتحكمـين فـي الجزائـر،[3] فالشـاذلي فـي خطابـه طلـب مـن الشـعب بطريقـة غيـر مباشـرة القيام بثورة على حاكميه ويبدو أنـه كان يريد التحرر من ضغوط مراكز القوة، فلم يمض أسبوعان حتى انفجر الشعب الجزائري.[4]

6- قضية ثانوية ديكارت:

تعود حيثيات هذه القضية إلى قرار الرئيس، القاضـي بتأميم "ثانوية ديكارت" التابعة لفرنسا مما أثار غضب الطبقة الراقية والبرجوازية وبعض الوزراء، وبعض المفرنسين أو ما يعرف "بالطابور الخامس"[5]، فردّ عليهم الشاذلي قائلا: "من لم يعجبه الأمر فليأخذ أولاًده إلـى فرنسـا،[6] وهنـا خـرج تلاميذ الثانويـة يرددون "يريدنا أن نخـرج من البلد؟ إنـه هو الذي سوف يخرج"،[7] والجدير بالذكر أن البعض قد حذر الشاذلي من الاصطدام بجماعات

---

[1] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، د ط، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1990م، ص 132.

[2] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1993م، ص 177.

[3] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 116.

[4] يحي أبو زكريا، الجزائر من بلة إلى بوتفليقة، د ط، ناشري، الجزائر، 2003م، ص 43.

[5] الطابور الخامس: يعرّفه بشير حمادي على أنه تلك القوة المنظمة والفاعلة والمنتشرة في العديد من الأجهزة والهياكل المؤثرة داخل النظام، يوجد رأسه في فرنسا وذيله في الجزائر، أو ما أصبح معروفا باسم "حزب فرنسا" (ينظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962م إلى يومنا هذا، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2014م، ص 249).

[6] محمد الأعمش، "الجزائر والتجربة الديمقراطية"، مجلة التضامن، المرجع السابق، ص 34.

[7] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 116.

الضغط الموالية لفرنسا معتبرين هذه القضية كعشاء لدبابير لا يمكن لمسه دون خدوش على الوجه واليدين، والحادثة هذه قد سمحت بتدخل الأيدي الفرنسية أو بتسببها في ما حدث في خريف 1988م.[1]

ثانيا- خارجياً:

1- تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979:

شكل انتصارها ظرفا مواتيا وعاملا موازيا أيقظ الحركات الإسلامية في العالم العربي عامة والجزائر خاصة، وذلك بتأثيرها النفسي نحو الدين الإسلامي، ضف لذلك أن التجربة الإيرانية في الثورة والوصول إلى الحكم أصبح أنموذجا استهوى العديد من الإسلاميين والشعوب خاصة الجزائر[2]، وشكلت هذه الثورة الصدى الإعلامي والدعائي الكبير من خلال المعارض الإسلامية في الأحياء الجامعية والجامعات لفترة غير قصيرة، ناهيك عن رفع المعنويات لدى الدعوة الإسلامية بالجزائر وإخراجها من أسوار الجامعة لتلتقي مع الأوساط الشعبية، لتزداد شعبيتها بداية من 1980م نتيجة سياسة الانفتاح.[3]

2- إنعكاسات الغزو السوفييتي لأفغانستان:

ساهمت هذه الحرب في تشكيل تضامن كبير في أوساط العديد من الإسلاميين الجزائريين، فقد التحق مئات الشباب بصفوف المقاومة الأفغانية لمواجهة الشيوعية- الاشتراكية، نتيجة غرس مجموعة من الأفكار والعقائد المشوهة والتي عادوا بها إلى الجزائر حاملين لفكرة متواصلة للجهاد، ليشكلّوا بذلك حركات إسلامية وجماعات متطرفة التي أصبحت سببا في شحن الشعوب والعنف السياسي أنجع وسيلة لإقامة الدولة الإسلامية[4].

---

[1] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 09.

[2] الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسار للدراسات والبحوث، دبي، 2012م، ص 155.

[3] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 57.

[4] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 149.

3- آثار تصدع المعسكر الشيوعي:

لقد تأثرت دول العالم الثالث ببوادر انهيار المعسكر الشيوعي، والتي من بينها الجزائر، فالقاسم المشترك بينها وبين باقي الدول السائرة في فلك المعسكر الشرقي هو نظام الحزب الواحد وما شهده من اضطرابات ومعارضة داخلية، وليس من الغريب أن تكون لهذه الأحداث انعكاسات على نظام الحزب الواحد وعلى نهجه الإشتراكي الذي اعتمده[1]، فقد تأثرت الجزائر بها لدرجة أنها تسرعت في التكيف معها بدون أن تكون جاهزة لذلك، وهي الغلطة الفادحة المرتكبة من قبل النظام ، وبالتالي إحداث خلل كبير في مسيرتها السياسية والاقتصادية وهو ما تجلى في الأحداث وما أسفرت عنه.[2]

بناءاً على ما تم عرضه في الأسباب السياسية نرى بأن قيام الدولة الجزائرية باحتكار السلطة من خلال إبقائها في يد النخبة العسكرية، إضافة إلى ذلك الصراع الشديد داخل الحزب الواحد والمؤدي من جهة إلى بروز أحداث عرفتها الجزائر وخاصة مع مطلع الثمانينيات، ومن جهة أخرى خلق معارضة سياسية قوية، ناهيك عن بعض الممارسات التعسفية للنظام والتعتيم والانسداد الذي خلقه، وفي خضم كل تلك الأسباب جاء سبب أخر هام ومباشر كان من شأنه الإسراع باندلاع الأحداث وتمثل في خطاب الرئيس في 1988/09/19م، الذي فهم على أنه تحريض ضد المحافظين.

ويضاف إلى تلك الأسباب والمؤثرات ما عرف بقضية ثانوية ديكارت التي دعاها البعض بالمساس بمصالح حزب فرنسا بالجزائر، مع عدم إغفال المؤثرات الخارجية الغير مباشرة كذلك وخاصة الثورة الإسلامية الإيرانية 1979م الموقظة للحركة الإسلامية ولأمل الشعب في قيام دولة على خطى إيران، فكان لها فيما بعد دورا لا يستهان به في الأحداث، إضافة إلى مؤثرات أخرى كالحرب الأفغانية-السوفيتية 1979م وبداية تصدع المعسكر الشرقي الذي مست أثاره الجزائر بشكل غير مباشر.

---

[1] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ـ دراسة حالة النظام الجزائري (1988م-2008م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009م-2010م، ص 228.

[2] عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 230.

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية.

أولاً- داخلياً:

1- الإقتصاد والسوق الموازية:

لقد عرفت هذه الأسواق في الثمانينيات تطورا جديدا، وكانت هذه السوق على صلة بالسياسية الاقتصادية والحكومية،[1] كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، مما أكد فشل نظام الاحتكار، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تفكر في أسلوب جديد يحقق الاستقرار الاقتصادي،[2] وبروز الاقتصاد الموازي في ثمانينيات القرن الماضي بالجزائر قد ساهم بشكل واضح في انتشار ظاهرة الرشوة والتهرب الضريبي.[3]

2- أزمة السلع النادرة:

في ظل سياسة الإحتكار المطبقة من طرف الدولة برزت ظاهرة الندرة التي مست السلع ذات الإستهلاك الواسع كالحبوب والسلع الوسطية المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي (قطع الغيار)،[4] وذلك بسبب رفع الدّعم عن السلع التي أقرها الشاذلي بن جديد،[5] فأصبحت هنالك ظاهرة الطوابير الشعبية أمام أسواق الفلاح بحثا عن تلك السلع وخاصة السميد،[6]

وبالمقابل سنت الحكومة قانون "PAP"[7] الذي زاد من تدهور الوضع.[8]

---

1 غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، د ط، دار الطليعة، بيروت، 1995م، ص 90.

2 نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية للجزائر من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2010م-2011م، ص 137.

3 مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 66.

4 نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 130.

5 إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 55.

6 قناة الشروق الإخبارية، المرجع السابق.

7 PAP: (Programme d’importation Anti Pénuries) ويقصد به برنامج مكافحة الندرة، وقدّر حجمه المالي بـ 5 مليار دينار أي ما يعادل 1.25 مليون دولار والهدف منه استيراد المواد الاستهلاكية (ينظر: إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 54).

8 إلهام نايت سعيدي، المرجع نفسه، ص 55.

3- عجز الميزان التجاري:

ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، وقد عرف الميزان التجاري الجزائري في عهد الشاذلي وبالضبط عام 1985م، عجزا مما انعكس على سياسة الدولة اتجاه الواردات الاقتصادية من الخارج، وهذا ما سيجعل الجزائر تقع في مديونية خارجية كبيرة.[1]

4- أزمة المديونية:

كانت هذه الأزمة نتيجة إتباع الدولة لسياسة اقتصادية مرتكزة على المخططات والقائمة بدورها على الصناعة الثقيلة التي تتطلب مبالغ ضخمة لتجسيدها،[2] وهنا اقترضت الجزائر من صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي والبنوك العربية والعالمية مما جعلها أكثر مديونية فبلغت 22.8 مليار دولار في عام 1988م، بعد ما كانت في عام 1984م 16.26 مليار دولار.[3]

5- استقلالية المؤسسات:

بعد تدهور القطاع العام جاء المشروع الخاص باستقلالية المؤسسات رقم 88-01، المؤرخ في جانفي 1988م، وذلك بسبب سوء التسيير المؤسساتي والأسلوب الإشتراكي المسير لها،[4] وكذا العجز المقدر ب 110 مليار دينار،[5] وشهدت المؤسسات الجزائرية عدة مشاكل لعلّ أهمها مشكل الوصاية والتنظيم وكل ما يتعلق بناحيتها المالية، ناهيك عن إعادة هيكلة هذه المؤسسات مما تسبب في زعزعة القاعدة الاقتصادية، فتم تفتيت المؤسسات تحت شعار "التطهير الاقتصادي"، ثم منحها الاستقلالية مما ساعد الوضع تفاقما بفعل عدم التكفل بالوظائف غير منتجة وهذا ما انعكس على مستوى التشغيل وتدعيم الأسعار، والتهيئة الإقليمية، وسعت المؤسسات إلى تسريح العمال مما زاد

---

[1] نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص139.

[3] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 179.

[4] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 56.

[5] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 179.

في مشكلة البطالة.[1]

6- الغياب الشبه تام للمشاريع الكبرى:

إن السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية التي اتخذت على عاتقها تشييد هياكل غير منتجة بمليارات الدولارات،[2] فإتباع الدولة لسياسة استقلالية المؤسسات، وقانون القطاع الفلاحي، وبيع أملاك الدولة أفرز غيابا شبه كلي للمشاريع المستوعبة للأيدي العاملة والمحققة للتنمية المنشودة للشعب الطامح للإزدهار والتقدم، وانجر عن هذه السياسة الاقتصادية تعطل المشاريع التنموية (المستشفيات، السدود، المعاهد ...الخ)، وبدل كل هذا تم تشييد مركب رياض الفتح أحد الرموز الصارخة للإستهلاك البذخي.[3]

7- تدهور الأوضاع في القطاع الزراعي:

شهد القطاع في الثمانينيات إعادة هيكلته بعد فشل الثورة الزراعية، غير أنه لم يتم تطبيق تلك السياسة بصرامة على المستثمرات الاقتصادية والزراعية المنتجة، حيث تواصلت عملية تجزئة الأراضي وبقيت القاعدة المعمول بها، وعقب صدور قانون الأملاك العقارية في 1983م القاضي ببيع العديد من الأملاك الزراعية الإشتراكية بالدينار الرمزي للخواص لم تسمح للقطاع بالخروج من ركوده المالي والإنتاجي، حيث تفاقمت تبعية الغذائية للجزائر،[4] كما سجل القطاع الفلاحي بدوره عجزا قدّر بـ 15 مليار دينار،[5] فتراجع الإنتاج الزراعي للحبوب من 20.9 مليون قنطار بعد الاستقلال إلى 19.6 مليون قنطار إبان الثمانينيات.[6]

8- تدهور القطاع الصناعي:

عاش القطاع في عهد الشاذلي عدّة نقائص من أبرزها عجز البرامج التنموية على

---

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 56.

[2] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 133.

[3] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 66.

[4] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 93.

[5] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 179.

[6] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 179.

إقامة سياسة صناعية ناجعة، تضمن الإستغلال الأمثل لثروات البلاد، بل بالعكس أدت إلى تهميش الميدان الزراعي والمديونية،[1] فالمخططات الإستراتيجية جعلت من خيار الصناعة الثقيلة يشكل عبئا على الإقتصاد وخاصة في ظل فشل الحكم والجهاز الإداري والتشغيلي في تسيير أدوات الإنتاج،[2] ولم تنجح الصناعة التحويلية والخفيفة نظرا لعدم الخبرة وإخضاعها لرأسمالية عالمية تتحكم فيها الإمبريالية ذات الأوجه المتعددة.[3]

9- تطور النزعة الإستهلاكية:

عمد النظام الجزائري إلى تخصيص جزء كبير من عائدات المحروقات للاستهلاك المباشر لإحكام سيطرته على المجتمع، والإنفاق الغير منتج على نمو الجهاز الإداري واتساعه والتوظيف المتضخم، وأصبح بذلك الدخل الفردي ومردودية العمل منفصلان عن بعضهما،[4] وسمح هذا الوضع بتطور أشكال مختلفة من الآفات البيروقراطية والنزعة الاستهلاكية والميل إلى السلع الكمالية، وتحول الإستهلاك إلى رمز للتمايز الاجتماعي واحتقار العمل المنتج، وهكذا فإن النظام بعد تبديده للموارد النفطية أصبح يبحث عن الإستدانة من الخارج والمزيد من الإعتماد على بيع العقارات.[5]

ثانيا- خارجياً:

1/ الأزمة البترولية 1986م:

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات عام 1986م، وصاحبه انخفاض سعر الدولار،[6] فسجل سعر البترول

---

1 المرجع نفسه، ص 93.

2 عثمان حادي، التبعية الاقتصادية في الجزائر- دراسة نقدية تحليلية لدور السلوك السياسي في تسيير العملية الاقتصادية (1988-1998م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001م-2002م، ص 101.

3 محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 116.

4 أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 69.

5 المرجع نفسه، ص 70.

6 نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 138.

انخفاضا إلى 8 دولارات للبرميل الواحد، وصاحبه انخفاض الموارد النفطية بنسبة 40%، فوصلت إلى 7.65 مليار دولار عام 1986م، بعدما كانت 12.7 مليار دولار عام 1985م،[1] مما انعكس على الاقتصاد الجزائري كونه الدعامة الرئيسية له، فتقلصت مداخيل الخزينة العمومية وبالمقابل تزايد مستوى الإنفاق بسبب ما عرف بنمط الحياة الاستهلاكية الغير راشد البارز في سنوات نظام الرئيس الشاذلي،[2] مما استدعى هذا الأخير إلى إعلان حالة الطوارئ وهذا ما انعكس على شتى جوانب الحياة بالجزائر.[3]

2- التحولات الاقتصادية العالمية:

والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية وخاصة بعد ح.ع.2، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية، نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات ومنه الإختلال في توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.[4]

3- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:

نظرا لعجز خزينة الدولة جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية الإستدانة، والتي عجزت عن تسديديها فيما بعد فلجأت إلى سياسة إعادة جدولة ديونها،[5] بمعنى طلب القروض من صندوق النقد الدولي FMI مقابل شروط عديدة التي من بينها فتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب أفرادا ومؤسسات للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي، وفرض انتهاج سياسة ليبرالية اقتصادية في الجزائر...إلخ، مما سبب انعكاسات على صيرورة النظام فتم رفع الدعم عن أسعار المواد الإستهلاكية مما سبب احتجاجات شعبية هزت مصداقية النظام.[6]

ومنه فإن الأزمة البترولية لعام 1986م قد أثرت على الميزان التجاري والذي بدوره

---

1 رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، ص 92.

2 عنصر العياشي، المصدر السابق، ص 43.

3 بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 133.

4 نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 138.

5 إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 59.

6 المرجع نفسه، ص 60.

تسبب في ارتفاع نسبة المديونية الخارجية مما تولد عنه ضغوط دولية وخاصة من صندوق النقد الدولي، ضف لذلك أن احتكار الدولة للاقتصاد الوطني ساهم في ظهور كل من أزمة السلع النادرة المساهمة في تطور النزعة الاستهلاكية وظهور الأسواق الموازية المتسببة في ارتفاع نسبة التضخم، وكذا سوء تسير الدولة للاقتصاد من خلال سياسة الانفتاح ونحو التخلي عن الإشتراكية كمنح مؤسسات الدولة لاستقلاليتها وهذا ما نجم عنه تدهور في القطاعين الصناعي والزراعي، هذه الأسباب الاقتصادية الرئيسية والأسباب المترتبة عنها كان من شأنها التأثير المباشر على شتى الجوانب الأخرى وضاغطةً بذلك على الشعب من أجل الانفجار ضد النظام .

المبحث الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

إن تلك المشاكل الاقتصادية التي انعكست بالسلب على الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، قد تسببت في مشاكل عدة من أبرزها:

أولاً- اجتماعيا:

1- أزمة البطالة:

عرفت البطالة انتشارا رهيبا خلال هذه الفترة بفعل الارتفاع الكبير لمعدلات النمو السكاني 3.4% عام 1989م، والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القطاعات الحديثة في التشغيل،[1] فنلاحظ انخفاض مناصب الشغل الجديدة من 150.199 منصب إلى 139.079 منصبا جديدا سنة 1984م، أي بنسبة 7.4% عن سنة 1983م.

تسبب هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي إلى تفاقم معدلات البطالة من 15% سنة 1985م إلى 17% في 1987م، ضف لذلك انخفاض النشاط التنموي حيث سجل هذا الأخير تراجعا كبيرا من 77 مليار دينار إلى 69.4 مليار دينار عام 1988م،[2] وأدى هذا الارتفاع إلى الزيادة في معدلات البطالة إلى إستياء الشباب من الأوضاع المزرية والنظام الحاكم فعمقت الهوة بينهما وزادت من حدة التوتر.[3]

---

[1] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 136.

[2] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 204.

[3] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص136.

2- أزمة السكن:

رغم أن مشكل السكن يواجه مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الحدة، إلا أنه شكل في الجزائر عاملا لأحداث أكتوبر 1988م، فأصبح هنالك تفاوتا كبيرا بين العرض والطلب على السكن على مستوى المدن والأرياف، فتم بناء 450.635 سكنا خلال المخطط الخماسي الثاني من 1985-1989م، وهذا لم يلبي الطلب الاجتماعي.[1]

وما يمكن ملاحظته في هذه الفترة أيضا انتشار ظاهرة الأحياء القصديرية في المدن الكبرى، أين أصبح من غير الممكن ضمان التزويد بالماء الشروب بصفة دائمة لكل الأحياء، ضف إلى ذلك فإن الشباب قد حكم عليهم بإزالة فكرة الزواج من عقولهم أما استحالة الحصول على سكن وبناء أسرة،[2] فارتفعت نسبة العزاب والعازبات مما نجم عنه مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية،[3] لذا لجئوا إلى العنف للتعبير عن سخطهم من خلال المشادات مع قوات الأمن وهو ما تبين في أحداث قسنطينة والقصبة. [4]

3- النمو الديموغرافي:

مع مطلع الثمانينيات عرفت الجزائر انفجارا ديمغرافيا بلغت نسبته 3.2% أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا،[5] كما عرفت الجزائر تضاعفا في عدد سكانها حيث كان 11.908.000 نسمة في سنة 1966م، ووصل إلى 23.038.000 نسمة سنة 1987م،[6] ومنه فقد بلغت نسبة الفئة العمرية تحت 35 سنة نسبة 75% من السكان، والذين تقل أعمارهم عن 14 سنة فقد بلغت نسبتهم 33% من السكان وهي فئات لم تعش فترة الثورة وكذلك هي الفئة التي تعاملت مع البيروقراطية والفساد الإداري،[7] وكل هذا انعكس بالسلب على مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للمواطن كالسكن والتشغيل

[1] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 204.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

[3] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 67.

[4] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 101.

[5] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 123.

[6] حيدر عمر، المرجع السابق، ص 100.

[7] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 123.

رغم الحملات التحسيسية للتقليل من الظاهرة وسلبياتها،[1] وفي هذا الصدد يرى بن بيتور بأن من أسباب تدهور الحياة المعيشية هو عدم التناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة من جهة، وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.[2]

4- التفاوت الإجتماعي:

مع منتصف الثمانينيات برز التفاوت الإجتماعي الحاد المميز لبنية المجتمع الجزائري والدي تم رفضه بشكل مطلق بسبب الظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص،[3] فعرف المجتمع الجزائري أنذاك ظهور طبقة المحرومين من القطاعات الواسعة في المجتمع الجزائري، والطبقة الطفيلية وهم المستفيدين في قمة النظام (أعضاء بيروقراطية الدولة، قيادة الحزب، كبار ضباط الجيش ...الخ)،[4] التي عرفت الثراء الفاحش في مدة قصيرة، فحسب "الأستاذ مصطفى رحماني" فإن الجزائر عرفت 6 آلاف ملياردير كونوا ثروتهم دون أن يبذلوا أدنى جهد يذكر وعملت هذه الطبقة منذ ظهورها على نشر القيم الاستهلاك الباذخ والسلوكات اللاأخلاقية، وهذا على حساب قيمة العمل مما جعل "الحطيست" ظاهرة اجتماعية بارزة، فأصبح الحوار الاجتماعي صعبا بينهما.[5]

5- الأزمة الأخلاقية:

عرف المجتمع الجزائري بسبب النمو الديمغرافي الرهيب في هذه الفترة عدّة ظواهر اجتماعية غريبة، ولعل أبرزها شيوع الفساد والإنحلال الخلقي وتمثلت في عدّة مظاهر كالبغاء، الاغتصاب، الإجرام، التزوير، والاحتيال، الرشوة والزبونية ...الخ،[6] مما تسبب في انهيار النسق القيمي المتمثل في مجموعة المبادئ والقيم التي يتمسك بها المجتمع.

---

1 أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 73.

2 عبد النور ناجي، المرجع السابق، 123.

3 عنصر العياشي، المصدر السابق، ص 46.

4 أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 75.

5 بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 190.،

6 مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 68.

فلقد مست هذه السلوكات جميع القطاعات مثل التوظيف والترقية.[1]

بالإضافة إلى تلك الظواهر، نجد ظواهر أخرى أهمها:

- توجه الآلاف من الشباب إلى ممارسة التجارة بالسوق السوداء.[2]

- غياب المرجعية الدينية أو ما يعرف باسم الإجتهاد حتى وإن أسست المجالس الإسلامية لتولي المهمة لكنّ مصداقيتها لدى الشعوب أصبحت محدودة نظرا لارتباطها بالدولة ومهمة المجالس، وارتفعت أصوات مشككة بثوابت الأمة.[3]

- أدى الإغتراب بالكثير من الإطارات والكوادر الإعلامية إلى الهجرة خارج الوطن بحثا عن المكان الذي فيه حقوق ذاتهم.

- تنامي ظاهرة الانتحار وعدم المشاركة في الحياة الإجتماعية والشعور بعدم الإنتماء والإغتراب والإنسلاخ عن المجتمع نتيجة الإحساس بالعزلة والعجز عن التلائم مع الظروف الجديدة التي أفرزها عصر الإنفتاح.

- أنتجت هذه الحقبة أيضا شخصيات مريضة ومعقدة نفسيا غير قادرة على مواجهة مصاعب الحياة اليومية التي لا ترحم فكثر المجانين ومرضى العقول.[4]

إن تدهور الأوضاع الاجتماعية سببه بالأساس يعود إلى الوضعية الاقتصادية المزرية، فسوء تسيير الدولة لشؤونها والانفجار الديموغرافي تمخضت عنه عدة أزمات اجتماعية كالبطالة الحادة التي مست فئة الشباب خاصة الجامعيين منهم، وأزمة السكن والتفاوت الاجتماعي والأزمة الأخلاقية كل هذه المشاكل صعبت من إقامة حوار اجتماعي نتيجة للشعور بالإقصاء والظلم والحقد مما خلق هوة كبيرة بين السلطة والشعب.

ثانيا-ثقافيا:

إضافة إلى الأسباب السابقة، نجد المشاكل التي مست الجانب الثقافي، وأهم هذه

---

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 65.

[2] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص68.

[3] خليدة البشاري، دور المساجد في التحسيس بالأزمات الأمنية- دراسة حالة مساجد العاصمة أثناء الأزمة الأمنية (1988-2003م)، مذكرة شهادة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2009-2010م، ص 157.

[4] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 68.

المشاكل التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة نوجزها في ما يلي:

1- الإزدواجية في الشخصية:

لقد عرفت الجزائر في فترة الثمانينيات ازدواجية في الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسة والمحافظين عليها،[1] فكانت الكفة منذ الاستقلال تميل للمفرنسين بحكم أن القطاعات كانت مفرنسة تماما مما أحدث نوعا من التمايز الاجتماعي والوظيفي بينهما، وهذا الصراع اللغوي قد أصبح قضية إيديولوجية في الجزائر.[2]

إن تهميش فئة المعربين من قبل السلطة التي يسيطر على مؤسساتها المفرنسين، وعلى مراكزها القيادية وإظهارها –فئة المعربين- غير قادرة على مسايرة التطور التقني والعلمي عموما خلق منها قوة اجتماعية معارضة، ومثالا على ذلك الإضرابات الطلابية الداعية إلى تعريب التعليم.[3]

2- أزمة الهوية:

بعد أن رأت الحكومة بأن مسألة الهوية والانتماء الحضاري قد حلت ورسخت بدلها الأحادية الثقافية باسم التعريب جاءت أحداث "تيزي وزو" في أفريل 1980م، وأظهرت التمزق في المجتمع على مستوى الهوية بين العروبة والأمازيغية، إضافة إلى بروز كتلتين الأولى وهم "المحافظين" (الدين، العروبة، اللغة العربية)، والثانية وهم دعاة التفتح أو "التحديث" وتغذيه النزعة الفرنكوفونية،[4] ويضاف إليهم التيار البربري "الأمازيغي"، وهذا ما تحول إلى جهوية حادة تضرب المجتمع.

فهذا الإنشطار الثقافي يتحدد اجتماعيا بوجود مجتمعين متواجهين، مجتمع العصرنة ومجتمع التقليد[5]، فهذه المغالاة في تسييس النقاش حول الهوية قد تم التمادي في

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 124.

[2] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 76.

[3] المرجع نفسه، ص 77.

[4] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 57.

[5] المرجع نفسه، ص 57.

استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (اللغة، الدين، الإنتماء الحضاري)، وتلك المغالاة إما أن تكون ممارسة من السلطة أو من مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية.[1]

3- مشكلة الأمية:

عانت الجزائر من مشكلة الأمية وارتفاعا مستمراً حيث وصل عدد الأميين حسب إحصائيات 1989م إلى حوالي 7.5 مليون أمّي أي بنسبة 32.7%، رغم المجهودات التي بذلتها الدولة من خلال سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته بالنسبة للمدرسة الأساسية، وأسباب هذه الظاهرة تعود إلى الحقبة الإستعمارية ومخلفاتها، والنمو الديموغرافي المتزايد، وعدم استعاب كل الأطفال البالغين سن التمدرس، وارتفاع نسبة التسربات المدرسية والمفصولين عن مقاعد الدراسة، وهم المبادرين والمشاركين في أكتوبر 1988م فيما بعد.[2]

بالإضافة إلى مشكلات ثقافية أخرى سنلخصها في النقاط التالية:

- وجود فراغ ثقافي رهيب غير قادر على مواجهة الغزو الثقافي المهدد للبلاد.[3]
- غياب سياسة رشيدة في مجال طباعة الكتاب الجيد واستراده وتوزيعه.
- النشاط الثقافي مرتبط أشد الارتباط بالمناسبات الوطنية والدينية فقط.
- ظهور مثقفين فرضهم النظام أو ما عرف بمثقفي السلطة فأصبح السياسي يوجه المثقف، بل هو الذي يمارس الفعل الثقافي في أغلب الأحيان.
- عجز دور الثقافة عن أداء دورها الكامل كون القيمين عليها تنقصهم الخبرة ناهيك عن انعدام الإمكانيات التي يتطلبها النشاط الثقافي الفعال والمتواصل.
- تشجيع أغاني "الراي" والأغاني الدنيئة المستوى فكثرت المهرجانات التي لا معنى لها، كمهرجان الجاز في العاصمة.[4]
- انتشار الثقافة الإستهلاكية للمطبوعات والكتب كأخبار نجوم الكرة والطبخ..الخ، والموت

---

[1] عنصر العياشي، المصدر السابق، ص 47.

[2] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 73.

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 41.

[4] المصدر نفسه، 42.

البطـيء الـذي عاشـته المجـلات الثقافيـة الجزائريـة الواحـدة تلـو الأخـرى كالأصـالة[1]، والمجلات الثقافية والفكرية العربية في السوق الجزائرية.

- غياب المشروع الثقافي والحضاري المتكامل.[2]

إن الحياة الثقافية عرفت هي الأخرى عدة مشاكل بارزة أهمها الأمية وازدواجية الشخصية والصراع الناجم عنها الذي وصل إلى قمة السلطة، دون إهمال أزمة الهوية التي أبانت على الشرخ والفوارق داخل المجتمع، المخلفة لضغوطات على الشعب والنظام الساعي لغلق كل سبل وقنوات الحوار مع الأخر موسعا بذلك الهوة بينه وبين الشعب.

يتضح لنا بعد عرضنا لهذه الأسباب ككل بأنها مترابطة فيما بينها فالأسباب السياسية والاقتصادية انعكستا على الوضع الاجتماعي والثقافي، وكانت بمثابة ضغوطات على السلطة من أجل إيجاد الحلول والبدائل الكفيلة لتسيير شؤون الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت بمثابة مؤثرات مباشرة وغير مباشرة في انفجار وانتفاضة الشعب، وهذا كله على امتداد فترة طويلة تعود بعض الأسباب إلى ما بعد استقلال الجزائر، متخذة بذلك صبغة تراكمية على السلطة والشعب مقررة بذلك حتمية انفجاره عاجلا أم آجلا.

وهنا يتبادر في ذهننا مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

- لماذا كان الانفجار الشعبي بالضبط في شهر أكتوبر 1988 رغم أن جل تلك الأسباب والمؤثرات كانت متوفرة منذ 1985؟

- هل تلك الأسباب هي التي كانت وراء الأحداث؟ أم أن هناك من استغل توفرها لافتعال الأحداث؟ ومن كان وراء افتعال بعض الأسباب؟

- كيف نفسر اختفاء السلع الاستهلاكية في صائفة 1988م وظهورها أثناء الأحداث؟

سنحاول الإجابة عنها في الفصل الثاني.

---

[1] مبروك عبشة، المصدر السابق، ص 69.

[2] رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، المرجع السابق، ص 121.

الفصل الثاني:

مجريات أحداث 05 أكتوبر 1988م.

- المبحث الأول: مرحلة الأولى "البداية" (04-06 أكتوبر 1988م).
- المبحث الثاني: المرحلة الثانية "التأزم والنهاية" (07-11 أكتوبر 1988م).
- المبحث الثالث: تفسيرات الأحداث.

المبحث الأول: المرحلة الأولى "البداية" (04-06 أكتوبر1988م):

قبل الخوض في مجريات الأحداث التي مست الجزائر العاصمة بالخصوص وبعض المدن الجزائرية، وجب علينا التذكير بالظروف العامة المحيطة بتلك الأحداث، التي من أبرزها:

1- حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مست هذه الحملة عائلة "الرئيس الشاذلي" وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث وصلت إلى الشارع الجزائري على شكل شائعات أو ما يعرف بـ "صيف الشائعات" والتي من أهمها نذكر: قضية مركب رياض الفتح، قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي، قضية ثانوية ديكارت التي تعتبر في نظر البعض كأحد الأسباب المباشرة لتلك الأحداث، بالإضافة إلى قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين،[1] دون نسيان قضية تحويل الأموال إلى البنك الخارجي، واتهم فيها توفيق ابن الشاذلي.[2]

2- شهدت هذه الفترة شغورا لمنصب الرئاسة لكون الشاذلي كان في عطلة بوهران وبذلك لم تعقد الحكومة اجتماعا واحدا طيلة ثلاثة أشهر.[3]

3- عقب نهاية عطلة الشاذلي قام بعقد أول مؤتمر تداولي للإطارات في قصر الأمم في 19 سبتمبر و تخلله خطاب الرئيس المشهور.[4]

4- بين 19سبتمبر و02 أكتوبر شاعت عدة معلومات متعلقة بوقوع الأحداث، ويذكر "عبد الحميد الإبراهيمي" أنه كان قد علم من أحد المقربين من "مولود حمروش"[5] أن تلامذة المدارس سوف يتظاهرون في الخامس من أكتوبر بالجزائر العاصمة، ويذكر أيضا

---

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص215.

[2] رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، المرجع السابق، ص20.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل المأساة الجزائرية (1958-1999م) شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص196.

[4] المصدر نفسه، ص197.

[5] مولود حمروش: ولد عام 1943م بقسنطينة، كان ضابطا ثم مقدما في جيش التحرير الوطني، عين رئيسا لتشريفات في رئاسة الجمهورية عام 1979م، ثم رئيسا للحكومة في سبتمبر 1989م ليغادرها في جوان 1991م (ينظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص126).

بأنه أثناء إطلاعه على نشرة المعلومات اليومية التي ترسلها مديرية الأمن له، لفت انتباهه خبر مصدره من تبسة مسقط رأس الهادي لخذيري[1] مفاده أن مظاهرات ستقع في العاصمة في الخامس من أكتوبر، ويضيف أيضا أنه قبل أيام من الأحداث ظهرت شائعة وسط التجار بالعاصمة تدعوهم لإقفال محلاتهم قبل يوم الأحداث، تفاديا لأعمال النهب والتخريب.[2]

5- الإضرابات العمالية بروبية بسبب مطالبة العمال بزيادة رواتبهم وتضامنهم مع العمال المحقق معهم في قضية الاختلاس، حيث دامت هذه الإضرابات ثلاث أيام في نهاية شهر سبتمبر 1988م، وطالت أيضا قطاع الطيران والبريد والنقل، وانتهت بصدام قوي مع قوات الأمن.[3]

اليوم الأول:04 أكتوبر 1988م:

انطلقت شرارة الأحداث بداية من حي باش جراح،[4] وكان من بدأها هم تلامذة المدارس وطلاب الثانويات الذين تتراوح أعمارهم مابين العشرة والعشرين سنة وانضم إليهم شباب آخرون معظمهم كانوا سكارى أو تحت تأثير المخدرات،[5] وهم المنفصلون عن الدراسة، البطالون، العزاب وعموما المنتمون لطبقات الشعبية،[6] ويضيف "محي الدين عميمور" بأن هؤلاء الشباب غير معروفي الإنتماء، ويؤكد أيضا أنه تابع بسيارته تجمعا لنحو 30 طالبا في عصر هذا اليوم مرددين لهتافات شعر بأن هناك من لقنهم إياها لأنها كانت تتناقض مع التهريج الواضح وكان الهتاف يقول:" انهضوا أيها الجبناء؟".[7]

---

[1] الهادي لخذيري: مسؤول سابق في المديرية العامة للأمن الوطني، عين وزيرا لداخلية عام 1987م (ينظر: عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 198).

[2] المصدر نفسه، ص197.

[3] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص 215-216.

[4] لخضر بن طاطة، المصدر السابق، ص 51.

[5] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 134.

[6] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 82.

[7] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 121.

ويرى "عبد الحميد الإبراهيمي"[1] بأن هؤلاء الشباب كان يقودهم أصحاب السوابق الإجرامية ومخبرون ومتعاونون مع مديرية الأمن الوطني،[2] ولتنتشر بعدها الأعمال التخريبية والمظاهرات في باقي أحياء العاصمة، فقام هؤلاء المتظاهرون بتخريب الممتلكات العمومية ووقعت مشادات في حي باب الواد بين المتظاهرين وقوات الأمن إلى غاية الفجر واستعملت فيها بعض القنابل المسيلة للدموع وتخللتها بعض الإعتقالات، عندما تمت مهاجمة مقراتهم – قوات الأمن–.[3] (أنظر: الملحق رقم 1، ص 65)

والشيء الغريب في هذا اليوم هو اختفاء الشرطة من الشوارع والتي تم تجريدها من السلاح، مما يعني أن هناك أطراف كانت وراء الأحداث وهذا ما سنشير إليه فيما بعد.[4]

اليوم الثاني: 05 أكتوبر 1988م:

– على المستوى الشعبي: في صبيحة اليوم الثاني تطورت الأحداث لتأخذ مجرى آخر، فاتسعت رقعتها لتشمل أحياء أخرى بالعاصمة وهي: بوزريعة، باستور، شارع محمد الخامس، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بلكور، القبة، ساحة أول ماي والريوسو، وأيضا مدن وقرى من الوسط كسطاوالي، دالي إبراهيم، عين البنيان، الشراقة، بوفاريك، البليدة، عين طاية وبرج البحري.[5]

وامتدت الأحداث إلى الولايات الأخرى كوهران، قسنطينة، عنابة، تيارت، مستغانم، سطيف، قالمة والمسيلة، فكان التخريب أساسا موجها لمقرات الحزب وقسماته وكذالك المساحات الكبرى التابعة للقطاعات العامة كالأروقة وأسواق الفلاح رمز المعاناة اليومية

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي: ولد في الجزائر عام 1936م، انضم إلى جيش التحرير الوطني عام 1956م، وكان ضابطا أثناء الثورة، فواليا لعنابة بعد الاستقلال، ثم أستاذا بجامعة الجزائر في الاقتصاد عام 1973م، عين رئيسا لفرع سوناطراك في الولايات المتحد الأمريكية عام 1976م، ثم وزيرا للتخطيط عام 1979م، فرئيسا للوزراء من 1984–1988م، وعضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ليستقيل منها في 1990م ويستقر بعدها في بريطانيا (ينظر: عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 4).

[2] المصدر نفسه، ص 196.

[3] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 225.

[4] إلهام نابت سعيدي، المرجع السابق، ص 64.

[5] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 225.

للمواطنين،[1] وكذا شملت بعض الوزارات كوزارة الشباب والرياضة التي أحرقت بكاملها، ووزارة الحماية الاجتماعية التي تعرضت للنهب ووزارة التربية التي أحرقت،[2] وكذا حوصرت وهوجمت بعض الوزارات كوزارة النقل ووزارة العدل، أما المنشئات القريبة من رياض الفتح فقد حطمت وكسرت كلياً، وبصفة أقل خربت مراكز الحافلات والشرطة، وهذه الأخيرة التي اغتنم ذوي السوابق العدلية فرصة وجودهم فيها – مراكز الشرطة- وقاموا بإحراق كل الوثائق والملفات الموجودة بها والتي تدينهم، وأرغموا أعوان الأمن الموجودين فيها على القيام بحركات بهلوانية أو الرقص.[3]

ومن بين الشعارات التي تداولها المتظاهرون:" الشاذلي سفاح"، " لا إله الله والشاذلي عدو الله"، " يسقط الشاذلي" و"مساعدية سراق المالية"، بالإضافة إلى مجموعة من المشاهد المرتجلة مثل طلاء رأس حمام بالدهن الأبيض وكتابة اسم الرئيس على جسم كلب مريض،[4] وكان قد انضم لهؤلاء المتظاهرون كلا من طلبة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا والجامعة المركزية،[5] وكان هذا اليوم كله نارا ودخانا وسرقة إلى أن تحول الليل إلى شبه نهار من جراء النيران الملتهمة لكل ما حرق، وتحت أجنحة الظلام انضم بعض السكان لجماعات النهب والتخريب التي تعد نشاطها إلى الملاك والمحلات الخاصة،[6] وسقطت خلال هذا اليوم أولى الضحايا بساحة أول ماي.[7]

– على مستوى السلطة والجيش: كان أول رد فعل من السلطة على مستوى "المكتب السياسي" لجبهة التحرير الوطني الذي عقد اجتماعه في هذا اليوم وأقر بالإجماع على أنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 65.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 199.

[3] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 13.

[4] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 134.

[5] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 12.

[6] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ص 139-140.

[7] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 225.

الخارج،[1] وتقرر أيضا تكوين خلية للأزمة متكونة من "محمد الشريف مساعدية"، "عبد الحميد الإبراهيمي"، "العربي بلخير"،[2] "الهادي لخذيري" و"مولود حمروش"، وأضيف إليهم كل من الرائد "محمد مدين"[3] و"محمد صالح محمدي"، وطلب منهم الإنكباب على العمل،[4] ومن جهة الجيش فحسب "خالد نزار" الذي يرى بأن الأحداث كانت مفاجئة بالنسبة إليه ويؤكد بأن أول قتيل كان في ساحة أول ماي وبيده زجاجة مولوتوف.[5]

اليوم الثالث: 06 أكتوبر 1988م:

- على المستوى الشعبي: في صباح هذا اليوم لوحظ نوع من الهدوء نتيجة التعب والسهر، لكنه سرعان ما ظهرت بالعاصمة وضواحيها[6] مناوشات عنيفة على الساعة 10:00 سقط فيها بعض المتظاهرين مجروحين تحت إطلاق الرصاص، أما مساءً فقد كانت حصيلة القتلى ضحيتان في الأبيار،[7] وذلك بعد فرض الحصار حيث وقعت موجهات بين الجيش والمتظاهرين، لكنها لم تطل فعم الهدوء على العاصمة في منتصف الليل،[8] وشوهد في هذا اليوم لافتات مكتوب عليها غالبا بالفرنسية، والتي توحي شعاراتها بإتجاهات يسارية، وفي هذه الأثناء تم إطلاق الرصاص من طرف شاحنة مجهولة على

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص217.

[2] العربي بلخير: ولد عام 1938م بتيارت، أحد ضباط دفعة "لاكوست"، رفعه الشاذلي إلى رتبة عقيد في جوان 1985م، ثم أميناً عاماً للرئاسة في أوت 1985م، مدير ديوان الرئاسة 1988م، ووزيرا للداخلية والجماعات المحلية في 1991م، توفي في 2010م. (ينظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 123).

[3] محمد مدين المدعو توفيق: ولد عام 1939م بسطيف، هو ليس من ضباط دفعة "لاكوست"، عين في عهد الشاذلي مديرا فرعيا لأمن الجيش، ثم مديرا مركزيا لأمن الجيش بعد أكتوبر 1988م، ثم المسؤول الأول على جهاز الأمن العسكري منذ التسعينيات (ينظر: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص 328).

[4] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص 199-200.

[5] قناة النهار، "بمنتهى الصراحة"، حوار هابت حناشي مع خالد نزار، http://www.youtube.com/watch?v=tAyc_cpludq، تاريخ المشاهدة: 2017/02/02م.

[6] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 140.

[7] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 225.

[8] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 225.

مجموعة عسكرية بجوار مسجد بن عمر في القبة، ورد الجيش فسقط عدد من الضحايا أمام المسجد،[1] وجدير بالذكر أن الإسلاميين بقيادة الشيخ سحنون أصدروا بيانا استنكاريا لهذه الأحداث.[2]

– على مستوى السلطة والجيش: وكنتيجة للتقارير التي تم تقديمها للرئيس من طرف خلية الأزمة وبعض الجهات الأمنية والتي مفادها هو عجز الشرطة عن احتواء الوضع،[3] تقرر بذلك تطبيق المادة 119 من الدستور التي نصت على إعلان الحكومة لحالة الحصار واستدعاء الجيش الذي لم يدخل للعاصمة منذ انقلاب 1965.[4]

ويضيف "عبد الحميد الإبراهيمي" أنه في هذا اليوم تم الاتفاق بين "بلخير لخذيري" على الاتصال "بعباسي مدني" و"علي بلحاج" وطلب منهما تنظيم المظاهرات واحتلال الشارع لتغيير مجرى الأحداث.[5] (أنظر: الملحق رقم 2، ص 66)

ومن جهة الجيش ففي هذا اليوم اجتمع الشاذلي وزير الدفاع بكبار قيادات الجيش وعين الجنرال "عبد الله بلهوشات" نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان مديرا لحالة الحصار و يساعده في ذلك كل من الجنرال "خالد نزار" نائب رئيس الأركان وقائد القوات البرية والجنرال "محمد عطايلية" قائد الناحية العسكرية الأولى،[6] وفي هذا الصدد يؤكد "خالد نزار" أنه أُستقبل من قبل الرئيس على الساعة 12:00 وعينه مسؤولا للأمن على العاصمة و"عبد الله بلهوشات"[7] على الجزائر ككل ويضيف بأن أول إجراء للجيش هو

---

[1] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 118.

[2] قناة الشروق الإخبارية، المرجع السابق.

[3] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 14.

[4] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 178.

[5] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 201.

[6] محمد تامالت، المصدر نفسه، ص 14.

[7] عبد الله بلهوشات: ولد عام 1929م، كان متطوعا في الجيش الفرنسي عام 1945م، وهرب منه بعد اندلاع الثورة، ليلتحق بـ ج.ت.و، كان عضوا في مجلس الثورة بعد الاستقلال، ثم قائدا للقاعدة العسكرية الأولى من 1968–1979م، رفع إلى لواء في 1984م، وأشرف على حالة الحصار في أحداث أكتوبر 1988م، وأحيل للتقاعد عام 1989م (ينظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 123).

تكوين قيادة الأركان[1] كخلية أزمة، فأمر من وزير التجارة بإحضار المواد الغذائية للعاصمة من الولايات الأخرى، وأمر كل من ثكنة مشاة الجلفة وبشار وثكنة المظلّيين ببسكرة بالحضور، وتكفلت الجوية الجزائرية للطيران بجلبهم، وكان التحاق هذه الثكنات الواحدة تلوى الأخرى إبتداء من مساء هذا اليوم، ومن ثمة تم نشرهم على شوارع العاصمة و خاصة المناطق الحساسة فيها مثل مبنى التلفزيون والإذاعة والوزارات... الخ، ويؤكد من جديد بأنه قد أمر الجيش بعدم إطلاق الرصاص سواء في الأرض أو السماء.[2]

المبحث الثاني: المرحلة الثانية " التأزم والنهاية " (7-11 أكتوبر1988م):

اليوم الرابع: 07 أكتوبر 1988م:

- على المستوى الشعبي: في صبيحة هذا اليوم المتسم بانتشار الجنود والدبابات في الأماكن الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى كان الهدوء يعم أهم أحياء العاصمة حتى الضحى،[3] وهنا نظمت أول مسيرة ضخمة متجهة من القبة وباب الواد إلى المستشفى الجامعي "مصطفى باشا" للمطالبة بجثث ضحايا مسجد الوفاء بالقبة، وأمام المستشفى أوقف الجيش المسيرة بعد المفاوضات مع المتظاهرين.[4]

وجدير بالذكر أن هذه المسيرة كان قد دعا إليها الشيخ "علي بلحاج"،[5] إلا أنه تراجع بعد ضغط من الإمام "كمال نور"، وتزامنا مع المسيرة كان الشيوخ (كمال نور، علي بلحاج، الهاشمي سحنوني، محمد حميدات) في بيت "أحمد سحنون" للاستشارته، وتقرر عن ذلك الذهاب إلى مديرية الأمن الوطني وسلموهم مجموعة من المطالب،

---

[1] قيادة الأركان: ومتكونة من خالد نزار، محمد تواتي، محمد العماري، يحي رحال، عبد الحميد جوادي، محمد بتشين وعبد الحميد بوزيدي(ينظر: قناة النهار، المرجع السابق).

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 141.

[4] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 225.

[5] علي بلحاج: سياسي ورجل دين جزائري ولد عام 1955م بالوادي، تعرض لسجن عدة مرات في حياته خاصة في عهد الشاذلي، وكان له الدور البارز في أحداث أكتوبر 1988م، من مؤسسي حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ، حكم عليه بالسجن 12 سنة في 1991م وحولت إلى إقامة جبرية في عام 1994م. (ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 283).

بالمقابل طُلب من الشيوخ المساعدة في تهدئة الأوضاع، بعدها اجتمع الشيوخ السابقين إضافة الإمام "عبد المالك رمضاني" بمنزل "سحنوني" واتفقوا على أن لا يقوموا بأي شيء حتى يستشيروا أهل العلم في العالم الإسلامي،[1] كما شهد هذا اليوم تسجيل عدة ضحايا، حيث اتسعت رقعة الأحداث لتشمل ولايات أخرى كسيدي بلعباس والشلف.

– على مستوى السلطة والجيش: مددت في العاصمة فترة حظر التجوال فقدمت إلى الساعة 22:00.[2]

اليوم الخامس: 08 أكتوبر 1988م:

– على المستوى الشعبي: في صباح هذا اليوم التحق العمال والموظفين بمناصب شغلهم كأن شيئاً لم يحدث، مع ملاحظة اضطرابات شديدة في حركة النقل نتيجة حرق الحافلات،[3] وعلى العموم كان الجو هادئا نسبياً، لكن ما إن جاء المساء حتى اشتعلت من جديد فتائل المظاهرات والمشدات بالعاصمة وترتب عن ذلك عدد من الضحايا،[4] والغريب في هذا اليوم أنه لوحظ عودة للسلع المفقودة في السوق منذ الصيف كالمواد الاستهلاكية.

– على مستوى السلطة والجيش: "الهادي لخذيري" وزير الداخلية يقوم بتدخل متلفز لتهدئة الأوضاع.[5]

اليوم السادس: 09 أكتوبر 1988م:

– على المستوى الشعبي: شوهدت في هذا اليوم مظاهرات نظمها مناضلو الحزب الواحد في مختلف المدن الجزائرية إلا العاصمة، كما تم تأسيس لجان مكونة من المثقفين والمجاهدين هدفها محاربة القمع ومساعدة عائلات الضحايا والمعتقلين، كما لوحظ فيه نشاط مكثف لرابطة حقوق الإنسان الذي توج بإطلاق سراح بعض المسجونين.[6]

---

[1] قناة الشروق الاخبارية، المرجع السابق.

[2] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 226.

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 146.

[4] أحميدة عياشي، المرجع السابق، ص 226.

[5] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 201.

[6] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 146.

وفي هذه الأثناء قرر "علي بلحاج" ومن معه إقامة اِعتصام بمسجد السنة بباب الواد – هنا نقض اتفاقه مع الشيوخ–، إلا أنه تراجع مرة أخرى بعد ضغط من الإمام "الهاشمي سحنوني" وأجله إلى يوم 10 أكتوبر وبمسجد صلاح الدين الأيوبي ببلكور خلفا لمسجد السنة وذلك لكون المنطقة غير مفروض عليها الحصار.[1]

– على مستوى السلطة والجيش: اجتمع الرئيس "الشاذلي" مع أعضاء المكتب السياسي بالإضافة إلى "بلخير ولخذيري"، وطلب استشارتهم فيما يخص الوضع فطالب البعض بضرورة استقالة الرئيس وتشكيل حكومة أخرى، في حين عارضت الأغلبية ذلك، وفي الختام قرر الرئيس بأنه سوف يلقي خطابا متلفزاً وطلب من الحاضرين إعداده،[2] والذي أذاعت خبره وسائل الإعلام وذلك يوم الإثنين على الساعة الثامنة مساءً.[3]

اليوم السابع: 10 أكتوبر 1988م:

– على المستوى الشعبي: لقيت المسيرة التي دعا إليها "بلحاج" في اليوم السابق استياء من قبل شيوخ التيار الإسلامي بزعامة "أحمد سحنون" والذين سعوا إلى دحض هذه المسيرة، فطلبوا من "بلحاج" عدم المضي فيها، ومن جهة أخرى لقيت إقبالا جماهيريا كبيرا والذين بدوؤا يتوافدون على بلكور، وهناك من يقول بأن "علي بلحاج" اختفى في هذا اليوم، وهناك من يقول بأنه غاب وتحجج بالمرض، إلا أن هذا الأخير فند ذلك وصرح بأنه كان في وسط المسيرة.[4]

اضطر كل من "أحمد سحنون" و"محمد السعيد" و"الهاشمي سحنوني" لخطبة الناس وبعد الخطبة، وقبل البدء في المسيرة عاد نصف المشاركين فيها إلى ديارهم إلا جماعة بلحاج لتنظيم المسيرة وهذا حسب "خالد نزار" الذي أكد أيضا بانضمام جماعة "الهجرة والتكفير"،[5] فبدأت تلك المسيرة السلمية الصامتة ومنظمة وخالية من أي

---

[1] قناة الشوق الإخبارية، المرجع السابق.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 203.

[3] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 226.

[4] قناة الشروق الاخبارية، المرجع السابق.

[5] قناة النهار، المرجع السابق.

استفزازات أو هتافات تحريضية باتجاه باب الواد، عددها حوالي عشرين ألفا، وعند وصولها إلى ساحة أول ماي تم توقيفها من قبل قوات الأمن، وبعد حوارهم مع منظمي المسيرة سمح لها بالمواصلة إلى غاية مديرية الشرطة أين تم غلق الطريق في وجه المسيرة من قبل قوات المظليين والدرك وقوات مكافحة الشغب، ومنعت من المرور رغم كل سبل الحوار.[1]

وهنا تم إطلاق النار من قبل عناصر مجهولة اندست في صفوف المسيرة لتفجيرها فكان رد الجيش دمويا فراح ضحيتها 36 شخص،[2] ويقال 43 ضحية أو أكثر،[3] بعدها أصدر الشيخ "سحنون" بيانين الأول يدين فيه بلحاج ويحمله مسؤولية ما جرى بسبب تصرفه المنفرد، والثاني وجهه للرئيس طالبا إياه بضرورة فتح تحقيق في الأحداث.[4]

– على مستوى السلطة والجيش: على الساعة الثامنة مساءً ظهر الرئيس في خطاب متلفز، اتسم فيه بالتوتر لدرجة جعلت المشاهدين يلاحظونه وكأنه يذرف الدموع،[5] كما تميز الخطاب بالفقرات العديدة المحذوفة منه وبشدة العبارات،[6] والتي من بينها تحمله لمسؤولية الأحداث ونادى بملازمة الهدوء واعداً بأنه سوف يشرع قريبا في مجموعة من الإصلاحات ومحاسبة الذين تسببوا فيها،[7] وظن الناس بأن الرئيس يبشر لرحيله.[8]

وما كاد الرئيس ينهي خطابه حتى خرج المواطنون منظفين للشوارع وهاتفين بـ "تحيا الشاذلي".[9]

---

[1] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص ص 123-124.

[2] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 145.

[3] أحميدة العياشي، المصدر السابق، ص 226.

[4] قناة الشروق الاخبارية، المرجع نفسه.

[5] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 16.

[6] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 145.

[7] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 148.

[8] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 203.

[9] قناة الشروق الاخبارية، المرجع السابق.

وأما من جهة الجيش وحسب "خالد نزار" الذي يؤكد على أنه تابع المسيرة من على طائرة الهيلوكوبتر، وأنه رأى بندقية MAT-49 التي أطلقت منها الرصاصات المجهولة المصدر، ويتهم "جماعة بلحاج" بذلك، مما ولد رد فعل من طرف الجيش والشرطة والدرك وليس من الجيش فقط.[1] (أنظر: الملحق 3، ص 67)

اليوم الثامن والأخير: 11 أكتوبر 1988م:

- على المستوى الشعبي: عاد الهدوء وتواصلت حملات تنظيف الشوارع.[2]
- على مستوى الجيش والسلطة: تم رفع حالة الحصار وحظر التجوال، وبدأت حملة الإعتقالات ومحاسبة المتسببين في الأحداث.[3]

المبحث الثاني: تفسيرات الأحداث:

بناءً على ما سبق ذكره من معطيات، يجدر بنا طرح مجموعة من التفسيرات لما جرى والتي ستساعدنا على الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: من كان وراء هذه الأحداث وما حقيقتها؟.

وعليه قسمنا تفسيراتنا على شكل طرحين، وهما على النحو الآتي:

أولاً- الأحداث غير المفتعلة:

يرى أصحاب هذا الطرح بأن الأحداث جاءت كرد فعل عفوي أو إرادي والذي كان منتظرا من الشعب نظرا للأسباب السابقة الذكر وما ترتب عنها،[4] ومن بين أصحاب هذا الطرح نجد كلاً من:" محمد بوضياف" الذي يرى أن أكتوبر 1988م هو غضبة شعب على النظام والتي تميزت بالاندفاع العفوي وعقمها من ناحية الأفكار الجديدة.[5]

ومن جهته "أحمد بن بلة" يفسر الأحداث على أنها نتاج لأزمة اجتماعية واقتصادية كفقدان المواد الغذائية وأزمة السكن، إضافة لإرتفاع نسبة الشباب وتهميشهم،

---

[1] Khaled Nezzar, memoires du general, chihab editions, Alger,1999, p149.

[2] قناة الشروق الاخبارية، المرجع السابق.

[3] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 22.

[4] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 162.

[5] محمد عباس، اغتيال حلم ... أحاديث مع بوضياف، د ط، دار هومة، الجزائر، 2003م، ص 224.

ومجموعة من المشاكل الأخرى،[1] أما "عباسي مدني" فيرى أن هذه الأحداث كانت منعكسا إراديا لشعب مسلم متيقن بالأزمة التي مست جميع المستويات والمجالات،[2] في حين يرجع "سعيد بوالشعير" (رئيس المجلس الدستوري سابقا) الأحداث إلى انعكاسات الأزمة البترولية لعام 1986م على الاقتصاد الجزائري، ضعف القدرة الشرائية للمواطن، والمديونية الخارجية إضافة لمشاكل أخرى.[3]

ثانياً- الأحداث المفتعلة:

يرى أصحاب هذا الطرح بأن الأحداث وليدة تخطيط وتحضير مسبق لجماعات متعددة ويشمل هذا الطرح عدة اتجاهات وهي:

1- الإتجاه الأول: يرى بأن الإصلاحيين هم من كانوا وراء الأحداث وعلى رأسهم الرئيس الشاذلي وحاشيته وذلك كمحاولة لتمرير إصلاحاتهم السياسية والاقتصادية التي كانت في الانتظار، والذين قاموا بنقل صراعهم مع المحافظين إلى الشارع عدة مرات أخرها كان أحداث أكتوبر، وما يؤكد ذلك هو أن التخريب طال أملاك الحزب وأعضاءه المحافظين، كذلك التعجيل بتنحية "محمد الشريف مساعدية" من الحزب بعد الأحداث، ولضمان عهدة رئاسية ثالثة "للشاذلي".[4]

ومن بين أصحاب هذا الطرح نجد "محي الدين عميمور" الذي يؤكد بأن الأحداث هي عملية انقلابية على الحزب،[5] ويدعم كذلك كلاً من "أحمد طالب الإبراهيمي" (وزير الخارجية الأسبق) الذي يرى أن الأحداث من صنع الرئيس ومؤيديه للقضاء على المعارضة،[6] و"بلعيد عبد السلام" الذي يؤكد بأن الفريق الرئاسي عمل على تسريح الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيرها وتخريبها.[7]

---

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 132.
[2] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 85.
[3] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 176.
[4] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 219.
[5] محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 120.
[6] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 85.
[7] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 220.

2- الإتجاه الثاني: يذهب أصحابه إلى أن المحافظين هم من دبروا الأحداث لمعارضة مسعى الإصلاحيين، والمتكتلين على شكل مجموعات على مستوى الحزب وجهاز الأمن، والتي كانت مصالحهم مشتركة والمتمثلة في زعزعة الإصلاحيين بما فيهم الرئيس، فمحافظي الحزب كانوا متخوفين من فقدان امتيازاتهم ومكتسباتهم،[1] أما جهاز الأمن فكان معارضا لإعادة الهيكلة وذلك لفقدانهم جزءً من صلاحياتهم، وهذا ما يفسر غيابهم وتجريدهم من السلاح أثناء الأحداث، والدليل الأخر هو تنحية "مساعدية" من الحزب و "لكحل عياط مجذوب" من رئاسة جهاز الأمن العسكري، وهذا ما يؤكده "عابد شارف".[2]

3- الاتجاه الثالث: يرى هذا الاتجاه بأن حزب الطليعة الإشتراكية "PAGS" له دور في تفجير الأحداث وذلك من خلال خلقه لمجموعة من الإضرابات العمالية في صيف 1988م كان آخرها بالرويبة، كما أنه أول المباركين لهذه الأحداث،[3] ويدعم " رشيد بن يلس" (جنرال متقاعد) هذا الطرح إذ أكد بأن حزب "الباكس" كان وراء هذه الأحداث بغية تعديل المادة 120 من القانون الداخلي للحزب الواحد، وهذا ما نفاه قياديي الباكس.[4]

4/ الاتجاه الرابع: يذهب أصحاب هذا الطرح إلى أن الأحداث من صنع "الطابور الخامس" أو كما يعرف بـ " حزب فرنسا الحاكم في الجزائر" الذي سعى إلى إبعاد "حزب جبهة التحرير الوطني" عن الساحة، وبسبب قضية ثانوية "ديكارت"، وقضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين،[5] وهذا ما أكده الرئيس "الشاذلي" في المؤتمر السادس للحزب،[6] في حين يرى "عبد الحميد الإبراهيمي" أن "الشاذلي" كان متواطئاً مع حزب فرنسا في العديد من القضايا أبرزها هذه الأحداث، التي كان يعتبرها كخطوة مساعدة لكسب الشاذلي لعهدة رئاسية ثالثة وضمان مصالح الطابور الخامس بذلك،[7]ويدعم "بو

---

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 221.

[2] المرجع نفسه، ص 222.

[3] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 26.

[4] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 86.

[5] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 27.

[6] عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 249.

[7] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص 195-196.

عبد الله غلام الله" هذا الطرح مضيفا بأن فرنسا استعانت ببعض الجهات النافذة في السلطة لتحطيم جبهة التحرير الوطني، والقضاء على عملية التعريب والروح الإسلامية.[1]

5- الاتجاه الخامس: يستند هذا الطرح على أنها بفعل مؤامرة خارجية، بهدف إفشال مشروع الوحدة الجزائرية-الليبية المطروح آنذاك وهذا ما لم ترضاه الو.م.أ والغرب عموما خوفا من قيام وحدة مغاربية ثورية، وهذا ما أكده "مساعدية" و"محمد العربي الزبيري".[2]

وبعد إطلاعنا على مختلف المصادر المتناولة لحقيقة الأحداث نقول أن تلك الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية الصعبة، والتي عرفتها الجزائر في فترة الثمانينيات، جعلت الشعب الجزائري يعبر عن كبته الاجتماعي بشكل عفوي أو إرادي، لكن هذا الطرح يتسم بالنقصان، كونه لم يجيب عن حقيقة المتسبب الفعلي للأحداث، أما تفسيرات أن الباكس أو صراع المحافظين مع الإصلاحيين، والمؤامرة الخارجية تعتبر تفسيرات ضعيفة، ومستبعدة عن من كان المتسبب فيها، إلا أنها استغلت الوضع بتأجيجه وركوب موجة الأحداث.

ففي تصورنا لحقيقة الأحداث نقول بأن المتسبب الفعلي لها هم من داخل السلطة بمعنى أدق الشاذلي وجماعة الطابور الخامس الذين استغلوا توفر بعض تلك الظروف والأوضاع المزرية، لإشعال فتيل الأحداث من أجل ضمان مصالحهم ومصالح الأيدي الخارجية المحركة لهم، والمرتبطة أساسا بعهدة رئاسية أخرى للرئيس والموجه من طرفهم.

إلا أن بعض الأطراف استغلت انفلات الأحداث الغير المتوقعة، وركبت موجة الأحداث سواءً بتأجيجها أو بتنظيمها على سبيل المعارضة.

---

[1] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 26.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 212.

الفصل الثالث:

نتائج الأحداث وانعكاساتها.

- المبحث الأول: الخسائر البشرية والمادية.
- المبحث الثاني: النتائج السياسية.
- المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية.
- المبحث الرابع: انعكاسات الأحداث.

المبحث الأول: الخسائر البشرية والمادية

أولا- الخسائر البشرية:

كانت حصيلة هذه الأحداث جد ثقيلة من ضحايا وجرحى ومعتقلين ومعذبين، فقد قدم "الهادي لخذيري" وزير الداخلية الحصيلة الرسمية والتي قدرت ب 150 قتيل و500 جريح،[1] إلا أن الرئيس "الشاذلي" في خطابه على التلفزيون يوم 10-10-1988م تأسف على الخسائر البشرية والتي قدرت ب 189 قتيل و1442 جريح،[2] أما الجنرال "خالد نزار" ففي مذكراته ذكر بأن مصالحه كانت قد أحصت 169 قتيل من بينهم 56 في العاصمة فقط وعدد كبير من الجرحى وهذا بعد 15 يوما من الإحصاء، ويضيف بأن الدرك الوطني كان قد أحصى 144 قتيل و1221 جريح.[3]

أما فيما يخص المصادر الغير رسمية فقد ذكرت المصالح الطبية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن عدد القتلى بلغ 500 قتيل بالإضافة إلى ألاف المجروحين والمعتقلين.[4] (أنظر: الملحق رقم 4، ص 68)

وعن الإعتقالات فحسب المصادر الرسمية فقد بلغت 3357 حالة اعتقال، وحسب المصادر الغير رسمية فقد صرح "ميلود براهيمي" المسؤول الأول للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بأن حالات الاعتقالات المرفقة بالتعذيب والاستنطاق تجاوزت 7000 حالة.[5]

ثانيا- الخسائر المادية:

وفيما يخص الخسائر المادية فقد بلغت 1.61 مليار دينار حسب الرئيس الشاذلي في خطابه، وتمثلت في حرق وإتلاف مقرات الحزب الواحد، المرافق العمومية والإجتماعية والصحية وبعض الوزارات ...الخ.[6]

---

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 65.

[2] سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص 178.

[3] Khaled nezzar, op-cit, p142.

[4] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 65.

[5] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 17.

[6] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 82.

المبحث الثاني: النتائج السياسية.

أولا- إصلاحات دستورية:

1- استفتاء 03 نوفمبر 1988م والتعديل الجزئي لدستور 1976م:

أعلنت الرئاسة في 12 أكتوبر 1988م عن تنظيم استفتاء يوم 03 نوفمبر 1988م يعطي الشعب الكلمة للفصل في الإصلاحات التي توعد بها الرئيس، وقد تم صياغة المشروع بعيدا عن الحزب الواحد،[1] فكانت نسبة المشاركة قد بلغت 83.08% ونسبة الموافقة عليه بـ 92.27%.[2]

وتضمن هذا التعديل الجزئي إعادة صياغة المادة الخامسة من دستور 1976م وأعطت للرئيس الصلاحيات خاصة عن رجوعه للشعب مباشرة عند الضرورة أي الاستفتاء أصبح مشروعا،[3] كما تضمن أيضا إعادة تنظيم الهرم السلطوي وتقديم مشروع متعلق بالوظيفة التنفيذية على أن يقدم مشروع أخر بعد المؤتمر السادس للحزب وهذا ما يدل على أن الرئيس أراد أن يدخل للمؤتمر بشكل قوي ومدعوما من الشعب.[4]

2- دستور 23 فيفري 1989م:

بعد إعادة انتخاب الشاذلي لعهدة رئاسية ثالثة في 22 ديسمبر 1988م تم الإعلان عن إصلاحات سياسية،[5] والنابعة عن المطالب الشعب التي جسدتها أحداث أكتوبر،[6] فكان من نتائجها إقرار دستور 23 فيفري 1989م وذلك بعد استفتاء الشعب عليه وموافقة هذا الأخير عليه، أما محتوى هذا الدستور الجديد فكان يتسم بنقض الاشتراكية، وفصل الدولة عن الحزب وطبعا يقر بشرعية الأحزاب المعارضة.[7]

---

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 143.

[2] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 70.

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 143.

[4] سعيد بو الشعير، المصدر السابق، ص 185.

[5] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 71.

[6] سعيد بو الشعير، المصدر السابق، ص 189.

[7] محمد الأعمش، "الجزائر على مفترق الطرق"، مجلة التضامن، المصدر السابق، ص 21.

كانت مصادر هذا الدستور متعددة ومتنوعة فإلى جانب دستور 1976 نجد كل من الإسلام، الشرعية الثورية، والأنظمة البرلمانية، الرئاسية والفرنسية.[1]

أقر هذا الدستور ضمان الحريات العامة كحرية التعبير، التنقل والإقامة في المادتين 36 و39، وحق الإضراب في المادة 45 وحق التعليم والعمل والرعاية وفقا للمواد 51، 52، 53.[2]

أما عن أهم الأحكام والتعديلات التي جاء بها هذا الدستور فهي كالآتي:

أ- فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية:

بالنسبة للسلطة التنفيذية فقد كانت موادها من الدستور الجديد من 67 إلى 91، وأصبحت ثنائية حيث تم فتح المجال لرئيس الحكومة بعدما كانت حكرا على رئيس الجمهورية، إلا أن المادة 74 قد أعطت الرئيس صلاحيات واسعة والتي من بينها تعين كبار الموظفين في الدولة وأعضاء المجلس الدستوري ...إلخ، أما المادة 120 فقد منحته حق تقديم الانتخابات التشريعية، أما رئيس الحكومة فصلاحياته محدودة في المادتين 71 و81 والتي سيتم التطرق لها فيما بعد.[3]

وعن السلطة التشريعية فقد خُصصت موادها ما بين 92 و128، منها أن المجلس الشعبي الوطني يعد الهيئة الوحيدة التي تتولى التشريع وتنتخب مباشرة من قبل الشعب في دورين بالأغلبية المطلقة كذلك أصبحت ثنائية وفق المادة 98 وتتألف من غرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الذي يتكون من 196 عضو والمنتخبين بطريقة غير مباشرة وبالتعين من قبل الرئيس لمدة ست سنوات ويجدد نصفه كل ثلاث سنوات.[4]

أما السلطة القضائية فتنظمها المواد من 129 إلى 148 حيث أصبحت مستقلة حسب المادة 129 ومعتمدة على مبدأين الشرعية والمساواة، وعزز رجالاتها بالحصانة

---

[1] سعيد بو الشعير، المصدر السابق، ص 193.

[2] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 72.

[3] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 108.

[4] حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010م، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012م ص 89.

الكاملة من أجل السير الحسن للقضاء وتم أيضا إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية والمجلس الدستوري للسهر على تطبيق الدستور، والمجلس الإسلامي الأعلى لنشر الرحمة والتسامح وترقية الدين، والمجلس الأعلى للأمن لتقديم الآراء المتعلقة بالأمن وهو استشاري.[1]

ب- التعددية الحزبية والسياسية:

لقد نصت المادة 40 على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وبذلك من جهة وضع حد لسيطرة الحزب الواحد ودحض ممارساته الغير ديمقراطية، ومن جهة أخرى كان بمثابة اعتراف السلطة بالمعارضة وبأحزابها شرط التزامها بالوحدة الوطنية والاستقلال وسيادة الدولة، حيث وصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي المعرف بها قانونيا (المعتمدة) حوالي 60 جمعية في نهاية 1991م، أما الجمعيات الأخرى ذات الطابع الغير سياسي إلى حوالي 2000،[2] فعرفت الساحة السياسية الجزائرية نشأة العديد من الأحزاب السياسية المختلفة التوجهات(إسلامية، يسارية، ليبرالية وجهوية).[3]

ج- قانون الانتخابات 07 أوت 1989م:

صُدر هذا القانون لإلغاء قانون الانتخابات السابق 25 أكتوبر 1980م، فنص هذا القانون الجديد على أن حق الترشح مسموح به للجميع طبقا للمادة 66 منه، سواءً كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي أو ترشح حر، أما بالنسبة لنمط الاقتراع فقد جمع بين نظامين الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية وهذا حسب ما جاء في المادة 61 منه، كما أعطى هذا القانون الحق للمرشحين وممثليهم للمشاركة في عملية الفرز وحضور التصويت، كما نصت المادة 49 منه، وهذا كله جسد في الانتخابات البلدية جوان 1990م والانتخابات التشريعية ديسمبر 1991م.[4]

---

[1] إلهام نايت السعيدي، المرجع السابق، ص ص 74- 75.

[2] سعيد بو الشعير، المصدر السابق، ص 200.

[3] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق ص 75.

[4] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 242.

د- قانون الإعلام 03 أفريل 1990م:

جاء هذا القانون كنتيجة للإصلاحات الدستورية فعرف قطاع الإعلام والاتصال تحولا جذريا بعدما كان محتكرا من قبل السلطة والحزب،[1] فتضمن هذا القانون 160 مادة موزعة على 9 أبواب، فأعطى الحق في حرية التعبير والرأي طبقا للمادة 02 واعترف بوجود عناوين وأجهزة إعلامية منشأة من طرف الهيئات والأشخاص، إلى جانب وجود قطاع إعلامي عمومي وفقا للمادة 14، كما ضمن للصحفي الحق في الوصول إلى الخبر حسب المادة 28، وتم كذلك تأسيس المجلس الأعلى للإعلام كهيئة مستقلة تهتم لضبط وتنظيم القطاع، وللسهر على ضمان حياد أجهزة القطاع.[2]

وبفضل هذا القانون أيضا ظهرت إصدارات جديدة (النهار، العقيدة، el watan...الخ) وصحف خاصة (الخبر، السلام، الجزائر اليوم ... إلخ) والصحف الحزبية (المنقذ، النهضة ... إلخ)، وتم تحويل كل الصحف العامة إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة تراقبها تلقائيا لجان وصاية.[3]

ثانيا- الإصلاحات التنظيمية:

1- على مستوى الحزب:

شهد الحزب تغيير بعض المسؤولين كتنحية مسؤول الأمانة بالحزب "محمد الشريف مساعدية" الذي خلفه الإصلاحي "عبد الحميد مهري" في 29 أكتوبر 1988م، وتبعه مجموعة من المحافظين دون الخضوع لإجراءات قانونية داخل الحزب،[4]كما عرف أيضا إعادة تشكيل اللجنة المركزية والمكتب السياسي جديدين للحزب واللذان قد شهدا تغييرا جذريا وذلك لانسحاب كل من الرئيس الشاذلي من رئاسة الحزب ومولود حمروش مع جميع وزرائه من المكتب السياسي للجبهة وذلك للتفرغ لأداء المهام التنفيذية،[5]

---

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 243.

[2] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 111.

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 150-151.

[4] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 222.

[5] المرجع نفسه، ص 223.

وأصبحت الجهة المرجعية في اتخاذ القرارات الحاسمة وخاصة بعد التعديلات الدستورية هي لجنة الإصلاحات المتواجدة بالرئاسة بدلا عن الحزب الواحد، وتلاشت سلطته في إعداد المشاريع التنموية وتحديد السياسيات العامة.[1]

2- على مستوى الجيش:

شهدت هذه المؤسسة مجموعة من التغيرات أبرزها حظر العمل السياسي على الجيش وتحديد مهامه في الحفاظ على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية، كما عرفت عدة تغييرات على مستوى المناصب حيث تم تعيين الجنرال "خالد نزار" رئيسا للأركان خلفا لـ"عبد الله بلهوشات"،[2] واستبعاد "لكحل عياط مجذوب" مسؤول الجهاز العسكري وعين في محله الجنرال "محمد مدين" الذي كان رئيسا لدائرة الدفاع والأمن الخارجي بالرئاسة، عيين الجنرال "اليامين زروال" قائدا للقوات البرية.[3]

3- على مستوى الحكومة:

كانت بداية التغيرات باستلام قاصدي مرباح[4] منصب رئاسة الحكومة بعد إقالة "عبد الحميد الإبراهيمي"[5] وذلك في 9 نوفمبر 1989م ضمت 22 وزيرا أغلبهم وزراء جدد وعرفت بحكومة الميدان نظرا لنشاط أعضائها وتقريبهم من المواطنين لمعرفة مشاكلهم، واستمرت في قرابة 10 شهور أين ما تم إقالة قاصدي لعدم قدرته في التحكم في الأوضاع والشروع في تطبيق الإصلاحات،[6] لتأتي بعدها حكومة "مولود حمروش" في

[1] عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 245.

[2] محمد تامالت، المصدر السابق، ص 28.

[3] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 225.

[4] قاصدي مرباح: من مواليد 1938م ببني يني في تيزي وزو، كان مجاهدا، فرئيسا لجهاز المخابرات العسكرية في عهد بومدين، ثم امينا عاما لوزارة الدفاع الوطني من 1979م إلى 1981م، وتقلد عدة وزارات وهي وزارة الصناعة الثقيلة، وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، ثم عين رئيسا للحكومة بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية سبتمبر 1989م، اغتيل في أوت 1993م (ينظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 124)

[5] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 203.

[6] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 225.

10 سبتمبر 1989م، ضمت 22 وزيرا أيضا، وعرفت باسم حكومة الملفات حيث عملت طوال الأشهر الأولى على تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[1]

المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية.

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

جراء عبئ الديون التي كانت الجزائر تتخبط فيها والتي بلغت 7 ملايير عام 1989م، لجأت –الجزائر– لصندوق النقد الدولي في مارس 1989م طالبتًا منه تقديم القروض والمساعدات الميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية مقابل الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي،[2] كما تم الاتفاق الثاني في جوان 1991م وذلك لاستكمال تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات، أما بالنسبة للبنك الدولي فكان الاتفاق معه في سبتمبر1989م تدعم فيه طرح الصندوق، وتبعه اتفاق في جوان 1991م.[3]

2- قانون النقد والقرض:

بعد أحداث أكتوبر تم إلغاء القوانين الخاصة باستقلالية المؤسسات والقطاعات وذلك لكونها غير قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة فاستبدلت بقانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م،[4] والذي تميز بخاصيتين ففي المجال المالي يتمثل في الترخيص بفتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر شرط أن تقابل البلاد الأجنبية بالمثل بالنسبة للشركات الوطنية والرعايا الجزائريين، أما في المجال الاستثماري فقد تم الترخيص لغير المقيمين والمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحديد العلاقة الجديدة لحركة رأس المال مع الخارج ولتشجيع الاستثمار الأجنبي ومنه للمساهمة في ترويج حركة التنمية.[5]

---

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 226.

[2] علي بطاهر، "سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد01، د ت، ص 181.

[3] المرجع نفسه، ص 182.

[4] نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 122.

[5] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 79.

3- الاستمرارية في عملية تحرير التجارة الخارجية:

قامت بها الحكومة بشكل واسع رغم العوائق الغير تعريفية مع الجمارك، وهذا البرنامج بدأ بشكل تدريجي بقانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990م الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء للمعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بالعملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.[1]

4- الخوصصة:

تعرف بأنها نقل ملكية جزء أو كل رأسمال شركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة وهي تعمل على التقليل من سيطرة القطاع العام، فالقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام،[2] ومن أساليب الخوصصة في الجزائر نجد من جهة بيع المؤسسات العامة للخواص بطرح أسهمها للاكتتاب العام في الأسواق المالية أو عن طريق التفاوض مع بعض المستثمرين، وتحويل أجور بعض العمال الإداريين إلى مساهمات أو مقايضة هذه المؤسسات بالديون الخارجية، ومن جهة أخرى عن طريق التأجير الطويل المدى للأصول التي تملكها الدولة في القطاع الخاص.[3]

5- إصلاح القطاع الفلاحي:

بعد الوضعية المزرية التي عان منها القطاع جراء الإهمال، جاءت القوانين لتعيد تنظيمه فبعد إصدار قانون 87-19 الصادر في 08 ديسمبر 1987م المتضمن لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية جاء القانون 90-25 في 18 نوفمبر 1990م والقاضي بالتوجه العقاري والمتمثل أساسا في إعادة الأراضي الفلاحية لأصحابها الأصليين،[4] والذي ألغى مرسوم الثورة الزراعية فأصبح المنتجون هم الذين يقررون إنشاء تعاونيات وبرامج

---

[1] على بطاهر، المرجع السابق، ص 196.

[2] نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 122.

[3] المرجع نفسه، ص 123.

[4] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 80.

النشاط، وكيفية التوزيع التي تناسبهم، كما قررت الدولة إقامة المزارع النموذجية لمضاعفة عوامل الإنتاج (البذور، الغرس، السلالة ... إلخ) وفتحت المجال للقروض الفلاحية.[1]

6- البرنامج الإجمالي للصادرات Programme Générale d'Exportation:

قامت الدولة بالـ (P.G.E) مابين 1988-1989م وذلك بعد سن قوانين عديدة من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، لكن رغم هذا التشجيع من قبل الدولة فقد عرفت الصادرات الجزائرية تناقصا عام 1989م إلا أنها ارتفعت عام 1990م إذ بلغت حوالي 10934 مليون دولار.[2]

إضافة إلى إصلاحات اقتصادية تنظيمية أخرى أبرزها:

- تعطيل القوانين القاضية بإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها وذلك لكونها غير قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة ومكلفة لخزينة الدولة.
- تعديل سياسية الميزانية وهذا للسيطرة على عجزها، ومنه لرفع مستوى الإنتاجية.
- تحرير الأسعار وذلك من خلال سنوات التسوية الاقتصادية وبمراجعة قانون الأسعار 89-12 الذي قسمت بفضله إلى نوعين، أسعار خاضعة لإدارة الدولة وأسعار حرة.[3]

المبحث الرابع: إنعكاسات الأحداث

أولا- سياسيا:

1- تعاقب الحكومات وعدم استقرارها:

بداية من حكومة "قاصدي مرباح" (نوفمبر 1988م-سبتمبر 1989م) ثم حكومة "مولود حمروش" (سبتمبر 1989م-جوان 1991م)، فحكومة "سيد أحمد غزالي" (جوان 1991م-جويلية 1992م)، وحكومة "بلعيد عبد السلام" (جويلية 1992م-أوت 1993م) وحكومة "رضا مالك" (سبتمبر 1993م-أفريل 1994م) وذلك في فترة زمنية قصيرة ونظرا للظروف المنية والضغوطات السياسية الصعبة.[4]

---

[1] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 115.

[2] نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 124.

[3] علي بطاهر، المرجع السابق، ص ص 191-197.

[4] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 226.

2- الفراغ الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة:

شهد هذا المنصب شغورا وتعاقبا للرؤساء في مدة زمنية قصيرة (ديسمبر 1991- أفريل 1999م) بدأ بـ "الشاذلي بن جديد" المستقيل في 11 جانفي 1992م، ليأتي بعده كلا من الرئيس المغتال "محمد بوضياف" (16 جانفي - 29 جوان 1992م) و"علي كافي" في إطار المجلس الأعلى للدولة (جويلية 1992م - جانفي 1994م) ثم "اليامين زروال" (31 جانفي 1994م- 1999م) - سنته الأولى كانت في إطار المجلس الأعلى للدولة، وأخيراً "عبد العزيز بوتفليقة" (أفريل 1999م- يومنا هذا).[1]

3- المسيرات والمظاهرات السياسية والإضرابات:

شهدت الجزائر العاصمة خاصة مع مطلع التسعينات تجمعات ومسيرات كبرى والتي من أبرزها التجمع النسوي أمام المجلس الشعبي الوطني في جانفي 1990م، والحركة الثقافية البربرية في 20 جانفي من نفس السنة، وتجمع الفيس في 20 أفريل ثم تجمع الديمقراطية في 10 ماي، و تجمع جبهة التحرير الوطني في 17 ماي، وتجمع جبهة القوى الإشتراكية في 31 ماي، أما الإضرابات فكانت إضرابات الفيس بداية من 25 ماي إلى 07 جوان 1991م،[2] الذي تبعته عدة اشتباكات بين قوات الأمن ومناضليها مخلفة بذلك عدد من القتلى والجرحى ليعلن الرئيس بعد ذلك حالة الحصار عبر الوطن في 05 جوان 1991م لمدة 4 أشهر.[3]

4- تعطيل المسار الانتخابي وتبعاته:

بعد إجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية وفوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالأغلبية الساحقة (188 مقعد) والتيقن بالحصول على الأغلبية في الدور الثاني، تعالت الأصوات داخل وخارج السلطة لإلغاء هذه الانتخابات، وهنا فوجئ الشعب بخبر استقالة الرئيس من منصبه يوم 11 جانفي 1992م - كحجة قانونية لإبطال الانتخابات من

---

[1] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 227.

[2] أحميدة عياشي، المصدر السابق، ص 19.

[3] المصدر نفسه، ص 20.

طرف الجيش-(أنظر: الملحق رقم 7، ص 71)، فتم على أثرها إلغاء نتائج الدور الأول، وبداية مرحلة العنف واللإستقرار.[1] (أنظر: الملحق رقم 5، ص 69)

5- الحرب الأهلية (العشرية السوداء):

أدى الانقلاب السياسي وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحاولة الحكومة فيما بعد تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة (الحركة الإسلامية المسلحة، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال) وتصدي هذه الأخيرة لها، إلى مواجهات عنيفة ودامية بين قوات الأمن وهذه الجماعات الإسلامية امتدت طوال عقد من الزمن.[2]

وجدير بالذكر أن قوات الأمن كانت قد استحدثت قوات شعبية لمساعدتها في ذلك على غرار الميليشيات والدفاع الذاتي أغلبهم كانوا من أقارب الضحايا، فعرفت الجزائر موجة من الاغتيالات التي طالت رجال الدولة (الرئيس محمد بوضياف 1992م، قاصدي مرباح 1993م) والشرطة والجيش، ومن بعدهم المفكرين والفنانين والإعلاميين، حتى قياديي الحركات الإسلامية، وعرفت أيضا سلسلة من التفجيرات أهمها داخل الجزائر تفجير مطار هواري بومدين في 26 أوت 1992م وتفجير ميترو باريس في 16 جويلية 1995م خارج الجزائر، كما اكتسحتها مجموعة من المجازر أعنفها "بن طلحة" و"الرايس" و"مقبرة مستغانم" عام 1997م إضافة إلى موجة من الاعتقالات والهجرة الداخلية والخارجية.[3]

فكانت فترة حكم "الرئيس اليامين زروال" الأشد دموية (أنظر: الملحق رقم 6، ص 70)؛ إلا أنها شهدت أولى المبادرات السلمية للخروج من الأزمة وتمثلت في لقاء روما أو ما عرف "بالعقد الوطني" في 1994م حضرته 6 أحزاب سياسية جزائرية، ثم تبعتها مبادرة

---

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 112.

[2] رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي، عدد 07، جانفي 2008م، ص 4.

[3] قناة JALYSTV، "الجزائر سنوات النار"، ج 2، https:--www.youtube.com-watch?v=7gBe5Ag-2wl، تاريخ المشاهدة: 10-03-2017م.

أخرى من قبل الرئيس "زروال" في نفس السنة عرف بـ "قانون الرحمة، والتي قللت من العنف لفترة ثم عاودت الظهور واشتدت إلى غاية انتخاب "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" في 15 أفريل 1999م وإعلانه لقانون الوئام المدني.[1]

فكانت حصيلة هذه العشرية الحمراء حوالي 200.000 قتيل وفي مصادر أخرى 150.000 قتيل، وحوالي مليون كضحايا العنف، و600 ألف مهاجر مابين الهجرة الداخلية والخارجية،[2] إضافة إلى مابين 7000 و10.000 مفقود، ومليون مشرد، وآلاف النساء المغتصبات والأرامل، وآلاف المعتقلين في الصحاري (معتقلات رقان) فحسب "علي هارون" وصل عدد المعتقلين 5000 معتقل أما حسب الفيس فقد وصلت إلى 14.000 معتقل.[3](أنظر: الملحقين رقم 8-9، ص ص 71-72)

ثانيا- اقتصاديا:

1- تزايد أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تلتهم 80% من حصيلة الصادرات ومنه تدهور شروط خدمة الدين التي وصلت لأكثر من 9.05 مليار دولار عام 1993م.

2- التذبذب في نسبة التضخم حيث عرف انخفاضا وصل عام 2000م إلى 0.3% بعد ما كان 30% سنة 1995م وقبلها 31% عام 1992م.[4]

3- قدرت الشركات الخاصة عام 1992م ب 5700 شركة كانت من بينها شركة واحدة فقط تشغل أكثر من 500 عامل، بينها 4700 شركة كانت تشغل مابين 01-20 عامل فقط، كما تدل الإحصائيات على أن أغلب العمال الأجراء كانوا موسميين.[5]

---

[1] قناة الشروق الإخبارية، العسكريتاريا من يحكم من؟، ج 2، http:--m.youtube.com-watch?-v=un-8-2htZPO، تاريخ المشاهدة: 05 مارس 2017م.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 257.

[3] رشيد تلمساني، المرجع السابق، ص 4.

[4] علي بطاهر، المرجع السابق، ص 209.

[5] عثمان حادي، المرجع السابق، ص 186.

4- عزوف المستثمرين عن السوق الجزائرية وذلك للأوضاع الأمنية في الجزائر، إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي فبطأت خطى الإصلاحات الهيكلية وألغيت، ومن جهة أخرى انخفض معدل نسبة الاستثمارات الحكومية وذلك لأعباء خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات 80% عام 1992.[1]

5- عرف القطاع الفلاحي هو الأخر ركودا رغم الإصلاحات التي انحرفت عن مسار تطبيقها، وذلك لكون القطاع لم يتم تسيره من طرف الكفاءات بل يسير من قبل أشخاص لا صلة لهم بالفلاحة، فعجزت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وزاد الوضع سواءً.[2]

6- تحول عجز الميزانية والمقدر بـ 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح إلى فائض في الميزانية قدره 2.40% في عام 1997م.

7- زيادة نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 8 مليار دولار عام 2001م بعدما لم يتجاوز 2 مليار دولار من سنوات 1986م إلى 1993م.[3]

ثالثا- اِجتماعيا:

1- الإرتفاع المتواصل في نسب البطالة حيث بلغت 23.8% عام 1992م ليرتفع فيما بعد إلى 27.9 عام 1997م (انظر: الملحق رقم 10، ص 72)، فتم تسجيل 80.000 بطال من أصحاب الشهادات العليا عام 1998م و15% من العدد الإجمالي من البطالين هم أرباب أسرة وهذا بسبب أزمة التشغيل، ضف لذلك التسريحات حيث بلغ عدد المسرحين من القطاع العمومي 213.000 عامل أحيل حوالي39.000 على التقاعد المسبق بسبب الإضرابات.[4]

2- الهجرة الخارجية و الداخلية التي بلغت ككل 60.000 مهاجر وخاصة من الريف إلى المدينة بحثا عن الأمن، مما أدى لفقدان الكثير من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم

---

1 نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 149.

2 أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 217.

3 علي بطاهر، المرجع السابق، ص 209.

4 منيرة بلعيد، السياسية الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر (1992-2002م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م-2006م، ص ص 63-64.

وهذا ماساهم في تفاقم أزمة السكن المتضاعفة من أساسه.

3- إرتفاع سن الزواج عند الرجال والنساء بفعل الظروف الاِجتماعية بالمقابل ارتفاع في معدلات الطلاق بسبب ما عرف بحقوق وحرية المرأة.[1]

4- استغلال منابر المساجد للترويج لأفكار سياسية حزبية ذات التوجه الإسلامي وفق غطاء ديني فلقيت استجابة شعبية كبيرة، وأصبح المسجد يؤدي وظيفته الدينية والتضامنية، مما أدى بالسلطات إلى تضييق الخناق وإغلاق أبواب المساجد من 1992م إلى 1993م وكذا تحديد محتوى الخطب الدينية واعتقال العديد من الأئمة وتبديلهم بأئمة موالين للنظام لا يخرجون عن الحاكم.[2]

5- اضطراب عادات وتقاليد المجتمع وممارساته الثقافية بفعل ما طرأ على الحياة الاِجتماعية.

6- تضاعف القضايا المطروحة على العدالة بفعل الجرائم وتفاقم الأوضاع المعيشية، غياب الوقاية وانتهاز فرصة غياب السلطة لانتهاك حقوق الغير.[3]

7- تزايد موجة الاحتجاجات، المسيرات، الإضرابات والإعتصامات -خاصة ذات البعد الديني- على اللامساواة الاِجتماعية وتفشي الرشوة والفساد ...إلخ.[4]

8- تنامي الوعي السياسي والديني والاِجتماعي من خلال فهم الجماهير للأوضاع والأحداث وتحليلها، ضف لذلك ظهور المشاريع الاِجتماعية في الخطابات السياسية كدليل على الاختيارات السياسية.[5]

رابعا- ثقافيا:

1- اضطراب حركة التعليم والتكوين جراء حرق المؤسسات التعليمية (600 مدرسة

---

[1] مختار منصوري، "ملامح التحول الاِجتماعي في الجزائر التعددية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، 2010م، ص 205.

[2] خليدة البشاري، المرجع السابق، ص 163.

[3] مختار منصوري، المرجع السابق، ص ص 205-210.

[4] عثمان حادي، المرجع السابق، ص 185.

[5] مختار منصوري، المرجع السابق، ص 209.

محروقة) مما زاد في نسبة التسرب المدرسي.[1]

2- إرتفاع نسبة الأمية إلى 42.40% عام 1990م، فكانت نسبتها عند الذكور 31.1% و53.1% عند الإناث من مجموع الأمين فوق 15 سنة، وذلك ما يرجع بسبب تعطل مشاريع التنمية الاِجتماعية، والانشغال بالممارسة السياسية.[2]

3- الصراع الثقافي الحاصل جراء الهجرة الداخلية وصعوبة التكيف والتعاطي بالنسبة لسكان الأرياف مع الثقافة الجديدة عليهم (ثقافة المدن).

4- إنتشار الجمعيات الثقافية والتي من أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، الحركة الثقافية البربرية والتي واصلت في تقسيم الثقافة الجزائرية بين العربية والأمازيغية ومنه إلى تفاقم أزمة الهوية.[3]

5- فرض الجماعات الإسلامية المسلحة مقاطعة الأنشطة الثقافية وخاصة في المدارس فمنها صفوف الموسيقى والرياضة، وكذا عدم الاختلاط.[4]

واِستنادا إلى ما سبق من معطيات ومعلومات نقول بأن لهذه الأحداث نتائج عدة، وعلى غرار الخسائر البشرية والمادية الكبيرة نجد أيضا الإصلاحات كنتائج سياسية واقتصادية، والتي كانت موجه أساسا للمجالين السياسي والاقتصادي، ومتجاهلة بذلك كل المجالات الأخرى خاصة الاِجتماعية والثقافية منها واللذان مسا الشعب مباشرة قبل الأحداث وكانا من المتسببين فيها، كما أنها كانت ظاهرية أكثر من جوهرية، فمعظم الإصلاحات لم يطبق مضمونها وإن طبقت حرف مسارها، وأبرز دليل على ذلك هي الانعكاسات التي عرفتها كل المجالات والمتميزة بسلبياتها الكبيرة رغم الايجابيات القليلة، إلا أن هذه النتائج والانعكاسات كان من شئنها أن تجعل الجزائر تفقد 30 سنة من تطورها.

---

[1] عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة: د ت، ص 98.

[2] مختار منصوري، المرجع السابق، ص 201.

[3] عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، المرجع السابق، ص 98.

[4] قناة JALYS TV، المرجع السابق.

الخاتمة

في الأخير، ومن خلال معالجتنا لموضوع دراستنا هذه والمعنونة بـ " أحداث 05 أكتوبر 1988م – قراءة في الأسباب والنتائج-"توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي تدور حول اشكالية البحث، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- إن أحداث 05 أكتوبر 1988م تعتبر انتفاضة شعبية عارمة شهدها الشارع الجزائري عموما والعاصمي خصوصا.

- لقد عاشت الجزائر بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" عام 1978م أوضاعا داخلية صعبة، تمثلت في الاضطرابات والصراعات داخل الحزب الواحد، وكذا أزمة الهوية التي مست المجتمع، واتساع رقعة المعارضة التي تجسدت مظاهرها في العديد من الأحداث.

- شهد العالم في نهاية سبعينيات القرن الماضي عدة تغيرات وأزمات سواءً سياسية كانت أم اقتصادية، كان من شأنها التأثير على الجزائر في شتى جوانب الحياة.

- يعتبر كل من الاحتكار السياسي الذي مارسته السلطة في الجزائر، وخطاب الشاذلي في 19 سبتمبر 1988م، وقضية ثانوية "ديكارت"، وكذا انعكاسات الأوضاع الدولية على الجزائر من الأسباب البارزة التي أدت إلى التعجيل بانفجار الشارع في تلك الفترة.

- تعد الأزمة البترولية 1986م، وسوء التسيير الاقتصادي من قبل النظام من الأسباب الفاعلة في بروز أزمة اقتصادية جزائرية حادة.

- انعكس الوضع الاقتصادي المزري على الحياة الاجتماعية في الجزائر وذلك بخلقه لعدة أزمات كالبطالة والسكن، ... إلخ، والتي أرقت المجتمع، كما أثر أيضا على الجانب الثقافي بخلقه لمشكلات وأزمات كأزمة الهوية والأمية.

- امتازت الأحداث بطابعها العنيف، والتخريبي للأملاك العمومية التابعة للسلطة والحزب الواحد وهذا في مرحلتها الأولى، أما المرحلة الثانية فامتازت بالهدوء الذي فرضته حالة الحصار وكذلك محاولة بعض التيارات السياسية المعارضة استغلال الوضع وركوب موجة الأحداث سواءً بتأطيرها أو بتأجيجها.

- تعددت واختلفت التفسيراتالمقدمة لهذه الأحداث والمتسبب الفعلي فيها مابين التفسير القائل بعفويتها، والتفسير الذاهب إلى افتعالها وهو التفسير الراجح في رأينا الشخصي.

- من أهم النتائج التي أحدثتها انتفاضةأكتوبر هي سقوط العديد من الضحايا والجرحى والذين أغلبهم كانوا من الشباب حيث وصل حسب الجهات الرسمية والغير رسمية مابين 144 إلى 500 قتيل، وهذا ما يبرز محاولات النظام الفاشلة في التعتيم على حصيلة الأحداث.

- إن الاقرار بدستور 23 فيفري 1989م وفتح المجال أمام الجمعيات السياسية وحرية الإعلام كانت من أهم الإصلاحات التي عرفها مسار التحول الديمقراطي بالجزائر.

- إن الاصلاحات الاقتصادية والليبرالية التي تمخضت عن أحداث 05 أكتوبر 1988م كانت تصب عموماحول ضرورة ادخال الجزائر في اقتصاد السوق بعدما كان اقتصادها مخططا، رغمالنقائص المسجلة التي ميزت هذه الاصلاحات.

- من بين الانعكاسات الهامة لهذه الأحداث دخول النظام السياسي الجزائري في أزمة حادة وعدم استقرار مس منصب الرئاسة والحكومة خلال عقد من الزمن، وكذلك اتساع رقعة المعارضة وازدياد نشاطاتها من خلال التجمعات، إعتصامات ... إلخ.

- دخلت الجزائر بعد الانقلاب السياسي (11-01-1992م) في دوامة من العنف واللاإستقرار الأمني أو ما عرف باسم العشرية السوداء، ففقدت الجزائر بذلك الآلاف من أبنائها، وتكبدت خسائر مادية معتبرة، ومحدثة بذلك ركودا تنمويا رهيبا وتدهورا فضيعا للأوضاع الاجتماعية وجمودا ثقافيا كبيرا.

على العموم، هذا ما استطعنا تحقيقه، فإن أصبنا فذلك من توفيق الله، وإن كنا قد قصرنا فحسبنا أننا قد قدمنا بما استطعنا فإن الكمال لله وحده وسنجتهد أكثر لتدارك ذلك في دراسات لاحقة ان شاء الله.

الملاحق

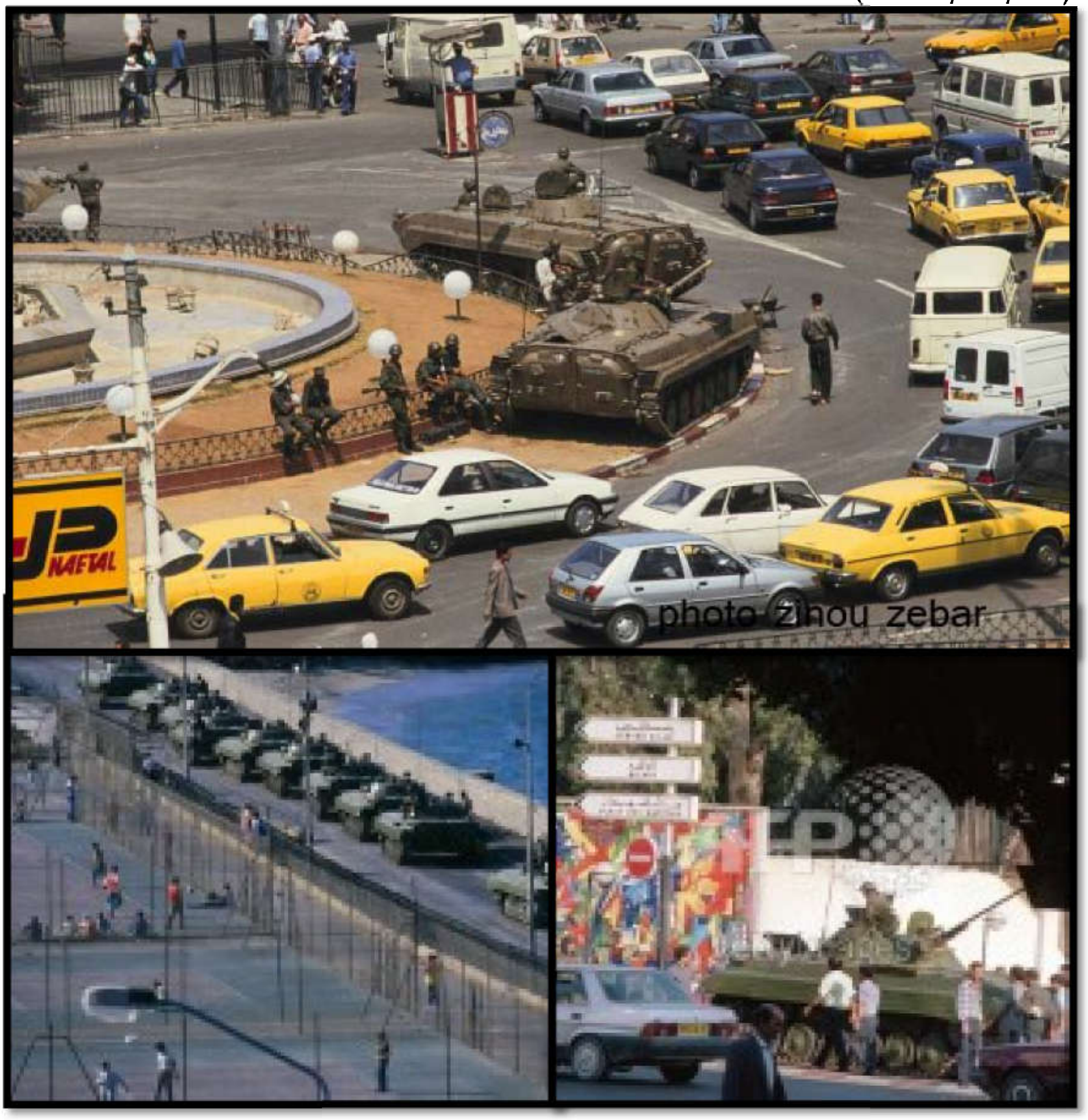
الملاحق:

- الملحق رقم 01: صور إندلاع الأحداث بشوارع العاصمة.[1]



[1]قناة الجزائر، www.algeriachannel.com، يوم المشاهدة:(2017/03/20).

- الملحق رقم 02: صور لحالة الحصار المطبقة من طرف الجيش على العاصمة (1998/10/06).[1]



الملحق رقم 03: صور لمسيرة العاشر أكتوبر 1988م وتبعاتها.[2]



[1]قناة الجزائر، المرجع السابق.

[2]قناة الجزائر، المرجع السابق.

- الملحق رقم 04: جدول لعدد القتلى والجرحى لأحداث أكتوبر والمعدة من طرف الدرك الوطني.[1]

	عدد القتلى				عدد الجرحى			
الولاية	مدنين	الشرطة	الجيش	الدرك الوطني	مدنين	الشرطة	الجيش	الدرك الوطني
الجزائر	56				444	17		
المدية	/				32	16		05
الجلفة	07				103	03		
الشلف	05				25	10	03	
المسيلة	01				03	02		
عين الدفلى	01		01		25	05		
بومرداس	02				04	01		12
البويرة	/				04		01	
تيبازة	05		01		23			
البليدة	13				591	10		
تيزي وزو	/				07			01
سيدي بلعباس	03				21			
عين تيموشنت	/				03			
مستغانم	05		01		39			
تيارت	08			01	35			
وهران	16				88	01	02	
معسكر	/				03			
تلمسان	02				02			
سعيدة	01				08			
بجاية	/				16	03		02
قالمة	/				26	07		
عنابة	/				47	03		
المجموع	140		03		1118	77	06	20
المجموع الكلي	144				1221			

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص66.

- الملحق رقم 05: جدول يمثل نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991م.[1]

الإنتماء السياسي	الأصوات المحصل عليها	نسبة عدد الاصوات المعبر عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة المقاعد المحصل عليها
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	24,59	188	43.72
جبهة القوى الإشتراكية	510661	3,85	25	5.81
جبهة التحرير الوطني	1612947	12,17	16	3.72
الأحـــــــرار	309264	2,33	03	0.70
الإتحاد من أجل الديمقراطية	9298	0,07	00	0.00
إتحاد القوى من أجل التقدم	4184	0,03	00	0.00
إتحاد قوى الديمقراطيين	885	0,07	00	0.00
حزب البيئة والحريات	5558	0,04	00	0.00
ت . من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	1,51	00	0.00
التجمع الجزائري البومديني	9037	0,07	00	0.00
ت.ش.إ.ج	928	0,01	00	0.00
التجمع العربي الإسلامي	10824	0,08	00	0.00
التجمع من أجل العدالة الاجتماعية	9898	0,07	00	0.00
ت.و.ت	111	0,00	00	0.00
التجمع الوطني الجزائري	2045	0,02	00	0.00
التحالف الوطني الديمقراطي للأحرار	6867	0,05	00	0.00
التجمع من أجل الوحدة الوطنية	933	0,01	00	0.00
جبهة أجيال الاسقلال	3860	0,03	00	0.00
جبهة الاصالة الجزائرية الديمقراطية	3600	0,03	00	0.00
ج.ج.و	6575	0,05	00	0.00
الجيل الديمقراطي	6726	0,05	00	0.00
الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	6455	0,05	00	0.00
جبهة القوى الشعبية	1067	0,01	00	0.00
حزب الوحدة الجزائرية الإسلامية الديمقراطية	7283	0,05	00	0.00
الحركة الجزائرية من أجل الاصالة	1225	0,01	00	0.00
الحزب الإشتراكي للعمال	6464	0,05	00	0.00
الحزب الاجتماعي الليبرالي	9272	0,07	00	0.00
الحزب الإجتماعي الديمقراطي	28638	0,22	00	0.00
حزب التجديد الجزائري	67828	0,51	00	0.00
الحزب التقدمي الديمقراطي	2380	0,02	00	0.00
الحزب الجمهوري	3668	0,03	00	0.00
الحزب الجزائري للانسان رأس المال	2698	0,02	00	0.00
الحزب الجمهوري التقدمي	4872	0,04	00	0.00
الحزب الجمهوري للعدالة والتقدم	1222	0,01	00	0.00
ح . ج . ق	3899	0,03	00	0.00
حزب الحق	1476	0,01	00	0.00
الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري	1093	0,08	00	0.00
الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	135882	1,02	00	0.00
حركة الرسالة الإسلامية	188	0,00	00	0.00
الحركة من أجل الشباب الديمقراطي	8902	0,07	00	0.00
حزب العدالة الإجتماعية	1186	0,01	00	0.00
الحزب الليبرالي الجزائري	2934	0,02	00	0.00
حركة النهضة الإسلامية	150093	1,13	00	0.00
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	48208	0,36	00	0.00
الحزب الوطني الجزائري	816	0,01	00	0.00
حزب الوحدة الشعبية	7731	0,06	00	0.00
حمـــــــاس	368697	2,78	00	0.00
عهـــــــد 54	2490	0,02	00	0.00
منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية	930	0,01	00	0.00
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	27623	0,21	00	0.00

[1] أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص291.

- الملحق رقم 06: جدول لقائمة ضحايا الارهاب لسنة 1994م.[1]

الضحايا	القتلى	الجرحى
الولاة	01	/
رؤساء المجالس الشعبية الولائية	02	/
رؤساء الدوائر	11	/
رؤساء المندوبيات التنفيذية البلدية	76	27
أعضاء المندوبيات التنفيذية البلدية	40	11
الموظفون السامون	07	04
الموظفون	682	431
رؤساء الأحزاب	02	02
أعضاء المجلس الانتقالي	03	/
المحامون	05	/
أعضاء الأحزاب	03	02
السلك الطبي	05	01
المعلمون	101	36
القضاة	15	03
المجاهدون	122	26
الطلبة	41	69
الصحفيون	21	05
رجال الأدب	02	01
رجال الجمارك	21	03
الفلاحون	304	87
بدون	1384	1039
عمال مهنيون	407	171
أعضاء الجمعيات	05	01
عمال متخصصون	1800	96
الأئمة	52	07
الطيارون	01	/
المطربون	01	/
حراس الغابات	05	01
أعوان الحماية الاجتماعية	10	03
المتقاعدون	95	08
رجال المهن الحرة	670	195
الحرس البلدي	32	17
التجار	350	119
حراس السجون	31	11
الأجانب	61	11
المجموع	6388	2289

[1] إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص 174.

- الملحق رقم 07: نص استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد 11-01-1992م.[1]



أيها الإخوة أيتها الأخوات ، أيها المواطنون ، لا شك أنكم تعلمون بأنني لم أكن راغبا في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين ، وما قبولي بالترشح إلا نزولا عند رغبة وإلحاح رفقائي ، ويومها لم أكن أجهل بأنها مسؤولية ثقيلة وشرف عظيم في أن واحد .

ومنذ ذلك الحين وأنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضميري وواجبي . وكانت قناعتي أنه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن كامل إرادته ، لاسيما وأن هذا الشعب الجزائري سبق له أن دفع ثمنا باهضا من أجل إسترجاع مكانته على الساحة الدولية . لذا فبمجرد أن تهيأت الظروف عملت على فتح المسار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية .

وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جد متصارعة . وهكذا فإن الإجراءات المتخذة والمناهج المطالب بإستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حدا لايمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالإنسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية .

وأمام حجم هذا الخطر الداهم فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن .

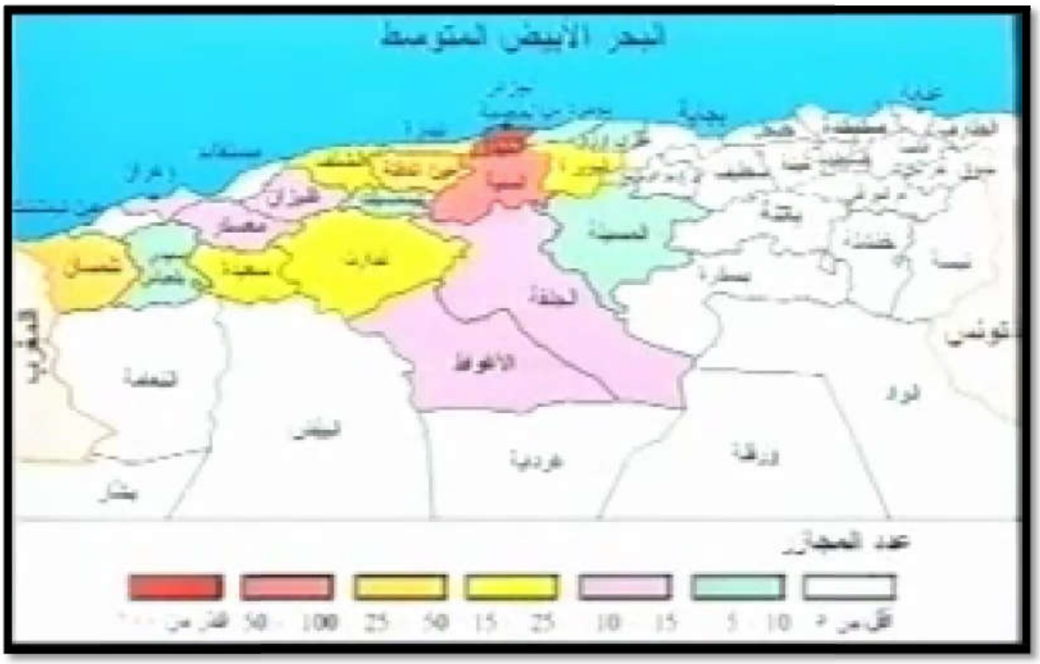
وأمام هذه المستجدات الخطيرة فكرت طويلا في الوضع المتأزم والحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي وصلت إليها هي أنه لا يمكنني الإستمرار في الممارسة الكلية في مهامي دون الإخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأمة .

ووعيا مني لمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة إنسحابي من الساحة السياسية .

ولهذا أيها الأخوة أيتها الأخوات ، أيها المواطنين فإنني إبتداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية ، وأطلب من كل واحد من الجميع إعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة .

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا

- الملحق رقم 08: خريطة تمثل توزيع المجازر عبر التراب الوطني (1992م-1998م).[2]

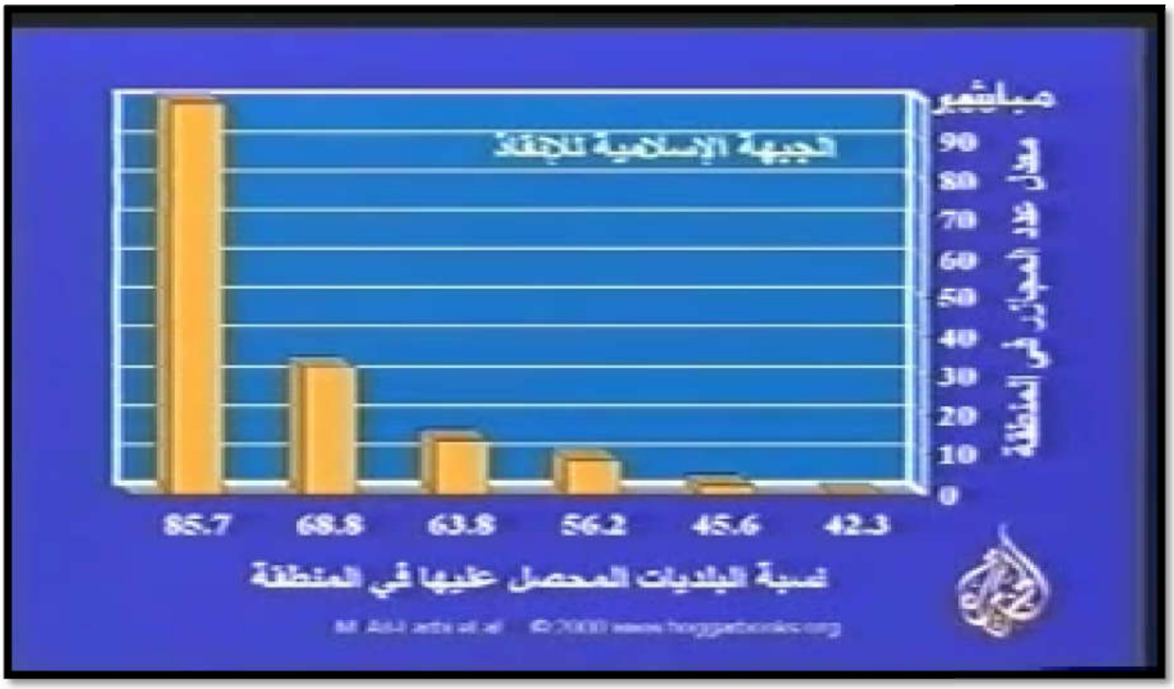


[1] خير الدين العايب، قراءة في خلفيات استقالة، مجلة التضامن، ع 06، دار التضامن، بسكرة، أوت 1992م.

[2] قناة الجزيرة الاخبارية، وثائقي بلا حدود، حوار أحمد منصور مع عباس عروة، www.aljazeera.net/program/withoutbounds، يوم الاطلاع 2017/03/14.

الملاحق:

- الملحق رقم 09: رسم بياني يبرز مقارنة بين نسبة البلديات المصوتة للفيس ومعدل المجازر فيها.[1]



- الملحق رقم10: جدول يمثل تطور نسبة البطالة حسب الأعمار من 1989 إلى 1997م.[2]

الأعمار	1989	1991	1992	1997
15- 19	63.9	58.9	65.9	73.2
20 – 24	31.8	48.3	44.9	48.3
25 – 29	18	23.7	23.7	33.9
30 – 34	12.3	11.1	13	19.3
35 – 39	10.2	6.2	8.3	14.7
40 – 44	9	4.9	7.4	12.6
45 – 49	9.5	4.5	5.4	12.6
50 – 54	10.3	3.1	5.2	15.1
55+	2.8	05	05	1.2
المجموع	21.4	21.9	23.8	27.9

[1] قناة الجزيرة الإخبارية، المصدر السابق.

[2] منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص63.

قائمة المصادر

و

المراجع

أولا: المصادر

- **باللغة العربية:**

1. أبو زكريا يحي، الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة، د.ط، دار ناشري، الجزائر، 2003م.
2. (___،___)، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر (1978-1993م)، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1993م.
3. الإبراهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م.
4. بن طاطة لخضر، المسيرة معالمها ومشاهدها في السيرة، د.ط، المرصد الحضاري لصيانة الثروة الفكرية، الجزائر، 2015م.
5. بو الشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993م.
6. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962م إلى يومنا هذا، د.ط، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014م.
7. تامالت محمد، الجزائر فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999م، د.ط، د.د.ن، 1999م.
8. حيدوسي غازي، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة، بيروت، 1995م.
9. الزبيري محمد العربي، المؤامرة الكبرى أو اجهاض ثورة، د.ط، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1990م.
10. ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م)، تر: صباح ممدوح كعدان، د.ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م.
11. عباس محمد، اغتيال ... حلم أحاديث مع بوضياف، ط1، دار هومة، الجزائر،2003م.
12. عبشة مبروك، الحركات الإسلامية في الجزائر 1931-1991م، ط1، دار المتوسطية، تونس، 2012م.
13. عميمور محي الدين، الجزائر حلم وكابوس، ط2، دار هومة، الجزائر، 2003م.

14. عياشي أحميدة، الحركة الإسلامية في الجزائر "الجذور، الرموز، المسار"، ط2، عيون المقالات، الجزائر، 1993م.
15. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط1، دار الأمين، القاهرة، 1999م.

- **باللغة الفرنسية:**

16. Nezzar Khaled, Mémoires du gènéral, éd el chihaeb, alger, 1999.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب:

1.سعود الطاهر، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسار للدراسات والبحوث، دبي، 2012م.
2.سلاطنية بلقاسم وحميدي سامية، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2008م.
3.عبد الحكيم أحمد وآخرون، حرب اللاعنف الخيار الثالث، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007م.
4.قصاب عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014م.
5.لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000م.
6.(___،___)، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2011م.
7.(___،___)، الرئيس الشاذلي بن جديد، د.ط، دار المعرفة، الجزائر،2013م.
8.ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة، 2006م.

ب- الرسائل الجامعية:

1. البشاري خليدة، دور المساجد في التحسيس بالأزمات الأمنية -دراسة حالة مساجد العاصمة أثناء الأزمة الأمنية بالجزائر (1988-2003م)-، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر دالي براهيم، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010م.

2. بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية -دراسة حالة النظام الجزائري (1988-2008م)-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009- 2010م.

3.بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه الجزائر 1992-2002م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2005-2006م.

4.حادي عثمان، التبعية الاقتصادية في الجزائر-دراسة نقدية تحليلية لدور السلوك السياسي في تسيير العملية الاقتصادية (1988-1998م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002م.

5. حيدر عمر، الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962-1988م -مقاربة تحليلية-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001-2002م.

6. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010-2011م.

7.طعيبة أحمد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998م.

8. مرزود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010م، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012م.

9.نايت سعيديإلهام،العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الانسانية، 2001-2002م.

10. يخلف محمد جلال ومحامدي وليد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في إدارة المؤسسات، جامعة العربي التبسي تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015-2016م.

ج- المجلات والدوريات:

1. مجلة التضامن، ع 06، دار التضامن، بسكرة، أوت 1992م.

د- المقالات:

1. بطاهر علي، "سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 01، د.ت.
2. تلمساني رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مجلة أوراق كارينغي، ع07، جانفي 2008م.
3. منصوري مختار، "ملامح التحول الاجتماعي في الجزائر التعددية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 10، 2010م.

هـ- الندوات والملتقيات:

1. عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة: د.ت.

و- الموسوعات ودوائر المعارف:

1. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، ج7، د.ط، دار رواد النهضة، بيروت،1994م.

ز- الأشرطة السمعية البصرية:

1. قناة الجزيرة الاخبارية، وثائقي بلا حدود، حوار أحمد منصور مع عباس عروة، www.aljazeera.net/program/withoutbounds، تاريخالمشاهدة: 2017/03/14.
2. قناة JALYSTV، "الجزائر سنوات النار"، ج2،https://www.youtube.com/watch?v=7gBe5Ag-2wl، تاريخ المشاهدة: 2017/03/10م.
3. قناة الشروق الإخبارية، وثائقي انتفاضة اكتوبر 1988م، http://www.youtube.com/watch?v=C1T6K6D-5VK، تاريخ المشاهدة:2017/01/15م.
4. قناة الشروق الإخبارية، العسكريتاريا من يحكم من؟، ج2، http://m.youtube.com/watch?-v=un-8-2htZPO، تاريخ المشاهدة: 05 مارس 2017م.
5. قناة النهار، "بمنتهى الصراحة"، حوار هابت حناشي مع خالد نزار، http://www.youtube.com/watch?v=tAyc_cpludq، تاريخ المشاهدة: 2017/02/02م.

ح- مواقع الأنترنت:

1. قناة الجزائر، www.algeriachannel.com، يوم 2017/03/20م.

الفهارس:

B